جامعة الإسكندرية
ALEXANDRIA UNIVERSITY
كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية
Faculty of Economic Studies & Political Science
معرفة وانتماء

المجلة العلمية
لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية

https://esalexu.journals.ekb.eg

دورية علمية محكمة

المجلد العاشر (العدد العشرين، يوليو 2025)

السياسة الخارجية المصرية تجاه القضايا الجيوسياسية لدولة جنوب السودان "دراسة تحليلية في الفترة من 2011 إلى 2023"[1]

Egyptian Foreign Policy towards the Geopolitical Issues of South Sudan "An Analytical Study from 2011 to 2023"

محمود السيد أحمد عبد الرحمن
باحث دكتوراه العلوم السياسية
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة القاهرة
mahmoud_alsayed2023@feps.edu.eg

مريم عبد السلام أحمد موسى
مدرس العلوم السياسية
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة القاهرة

[1] تم تقديم البحث في 2025/2/13، وتم قبوله للنشر في 2025/4/23.

الملخص

تناولت الدراسة سياسة مصر الخارجية تجاه القضايا الجيوسياسية لدولة جنوب السودان، حيث انقسمت الدراسة إلى محورين رئيسين، يدور المحور الأول حول مناقشة القضايا الجيوسياسية الرئيسية في جنوب السودان، مثل النزاعات الأهلية وتأثيرها على استقرار المنطقة، إلى جانب قضايا المياه ودور جنوب السودان كدولة مشاطئة لنهر النيل، ومشاريع السدود وتأثيرها على الأمن المائي المصري. كما تمت الإشارة إلى التدخلات الإقليمية والدولية في جنوب السودان، مثل أدوار إثيوبيا والسودان، وتأثيرها على الحسابات المصرية، في المحور الثاني، ركزت الدراسة على مواقف السياسة الخارجية المصرية تجاه قضايا جنوب السودان، حيث تم تحليل مواقف مصر تجاه النزاعات الأهلية، ودورها في دعم الاستقرار. كما تم تسليط الضوء على استراتيجيات مصر للتعاون مع جنوب السودان في مشاريع المياه والبنية التحتية، ودعم التنمية كأداة لتعزيز العلاقات الثنائية.

وعليه خلصت الدراسة إلى أن العلاقة بين مصر وجنوب السودان ليست علاقة ثنائية قائمة على المصالح المتبادلة فحسب، بل إنها تمثل نموذجًا للتعاون الإقليمي الذي يخدم قضايا أوسع تشمل استقرار منطقة شرق أفريقيا ككل. وقد أكدت الدراسة أن تعزيز هذه العلاقات وتطويرها يمثلان مفتاحًا رئيسيًا لفهم وتحليل السياسة الخارجية المصرية تجاه جنوب السودان، لا سيما في ضوء المتغيرات الجيوسياسية الإقليمية والدولية التي أثرت على المنطقة خلال العقد الأخير.

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية؛ العلاقات المصرية السودانية؛ دولة جنوب السودان؛ التعاون الإقليمي؛ الأمن المائي؛ حوض النيل؛ التنمية المشتركة.

Abstract

This study examines Egypt's foreign policy concerning the geopolitical issues of the state of South Sudan. The research is divided into two main sections. The first section discusses the primary geopolitical issues within South Sudan, such as civil conflicts and their impact on regional stability, alongside water issues, including South Sudan's role as a Nile riparian state, and dam projects and their effect on Egyptian water security. Reference is also made to regional and international interventions in South Sudan, such as the roles played by Ethiopia and Sudan, and their influence on Egypt's strategic considerations.

The second section concentrates on Egypt's foreign policy positions regarding South Sudan's issues. It analyzes Egypt's stance on civil conflicts and

its role in supporting stability. Furthermore, the study highlights Egypt's strategies for cooperation with South Sudan in water and infrastructure projects, and its support for development as a tool to enhance bilateral relations.

Consequently, the study concludes that the relationship between Egypt and South Sudan is not merely a bilateral one based solely on mutual interests. Rather, it exemplifies a model of regional cooperation serving broader concerns, encompassing the stability of the East Africa region as a whole. The study emphasizes that strengthening and developing these ties are key to understanding and analyzing Egyptian foreign policy towards South Sudan, particularly in light of the regional and international geopolitical dynamics that have impacted the region over the past decade.

Keywords: Foreign Policy- Egyptian-Sudanese Relations - State of South Sudan / South Sudan - Regional Cooperation - Water Security - Nile Basin - Joint Development.

مقدمة

تُعد العلاقات المصرية السودانية من أبرز العلاقات الإقليمية المؤثرة على السياسة الخارجية المصرية تجاه دولة جنوب السودان، نظراً للترابط الجغرافي والتاريخي بين مصر والسودان ووجود العديد من المصالح والقضايا المشتركة، غير أن مدى وكيفية تأثير تطور هذه العلاقات الثنائية على مواقف وتوجهات مصر تجاه قضايا جنوب السودان لا يزال محل بحث وتساؤل. حيث شهدت هذه العلاقات فترات من التعاون والتحالف، وأحيانًا التوتر والصراع (أحمد يوسف أحمد، 2005).

حيث شهدت العلاقات المصرية السودانية فى ذاك الوقت تقلبات وتحولات عديدة، كان لها تأثير بالغ على المشهد السياسي والاقتصادي في المنطقة، حيث تعتبر مصر والسودان جارتين مهمتين في حوض النيل، وتربطهما علاقات تاريخية وثقافية واجتماعية عميقة. ولذلك، فإن أي تغيير في ديناميكيات العلاقات بين هاتين الدولتين يمكن أن يكون له تأثير كبير على المنطقة بأكملها، بما في ذلك على دولة جنوب السودان الناشئة (Al-Amin, 2018).

كما تحتل العلاقات المصرية السودانية مكانة هامة في الجغرافيا السياسية لمنطقة القرن الأفريقي، وتحديدًا فيما يتعلق بتأثيرها على دولة جنوب السودان التي نالت استقلالها في عام 2011م، يتأثر هذا التواصل الثلاثي بمجموعة معقدة من المحددات والقضايا التي تشمل العوامل الداخلية في كلٍ من مصر والسودان، إضافةً إلى الديناميكيات الإقليمية والتأثيرات الدولية فالوضع السياسي والأمني داخل مصر يلعب

دورًا حاسمًا في تشكيل سياستها الخارجية، حيث يسعى النظام المصري لتعزيز الاستقرار وتحقيق التنمية، في حين يظل الوضع في السودان متقلبًا مع تحديات سياسية واقتصادية متزايدة.

من جهة أخرى، تبرز القضايا الإقليمية كعناصر مؤثرة، حيث يشهد القرن الأفريقي تغيرات ديناميكية تشمل الصراعات والتحالفات الإقليمية، الأمر الذي يضفي طابعًا من التعقيد على العلاقات بين البلدين ويؤثر بشكل مباشر على جنوب السودان، أما على الصعيد الدولي، فإن المواقف والسياسات التي تتخذها القوى الكبرى تجاه المنطقة تلعب دورًا محوريًا في تحديد مسار العلاقات وتأثيرها على دولة جنوب السودان (El-Sheikh, 2020).

فى هذا الإطار لعبت السياسة الخارجية المصرية دورا حيويا في دعم العملية السياسية في جنوب السودان، حيث لعبت العلاقات المصرية السودانية دوراً محورياً في التعامل مع القضايا والأزمات الجيوسياسية التي واجهت جنوب السودان منذ استقلاله عام 2011م وحتى الآن، **فعلى المستوى السياسي**، سعت مصر من خلال علاقاتها الوثيقة مع الخرطوم إلى التوسط بين الحكومة السودانية والحركات المتمردة في جنوب السودان بهدف إنهاء الصراع المسلح والتوصل إلى حل سياسي يضمن استقرار المنطقة. كما حرصت مصر على دعم مؤسسات الدولة في جنوب السودان وتقديم المشورة السياسية والفنية لقياداته منذ نشأة الدولة.

وفي أعقاب الحرب الأهلية التي اندلعت عام 2013م، لعبت العلاقات المصرية السودانية دوراً محورياً في المساعي الإقليمية والدولية لتسوية الصراع في جنوب السودان وتحقيق السلام والاستقرار هناك، امتدادا لما قدمته مصر من مساهمات هامة في عملية التفاوض بين الخرطوم والحركة الشعبية لتحرير السودان التي أدت لتوقيع اتفاقية السلام الشامل عام 2005م وانفصال الجنوب (Al-Rifai, 2022). حيث شارك وفد مصري رفيع المستوى في المفاوضات بين الطرفين كوسيط محايد، واستمر دور مصر البناء بعد استقلال الجنوب، إذ ساهمت مع السودان في الجهود الرامية إلى تهدئة التوترات السياسية وإنهاء الصراع المسلح بين الحزب الحاكم والمعارضة في جنوب السودان (Maqbool, 2020).

كما قدمت مصر الدعم اللوجستي لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وأرسلت قوات حفظ سلام ضمن البعثة، في إطار مساهمتها في بناء السلام وتحقيق الاستقرار، علاوة على ذلك، استضافت القاهرة عدة جولات من المفاوضات بين الحكومة والمتمردين في جنوب السودان بهدف إنهاء الحرب الأهلية، بالتنسيق الوثيق مع السلطات في الخرطوم، باختصار، يمكن القول إن توجهات السياسة الخارجية المصرية

تجاه قضايا جنوب السودان مرتبطة بشكل وثيق بالعلاقات المصرية السودانية ومصالحها الإقليمية والدولية. فالدولة المصرية توازن بشكل دقيق بين علاقاتها مع الخرطوم ورغبتها في تحقيق مكاسب استراتيجية في جنوب السودان، مع مراعاة الظروف الإقليمية والتحالفات الدولية.

أولاً: مشكلة الدراسة

يعتمد تأثير تطور العلاقات المصرية السودانية على توجهات السياسة الخارجية المصرية تجاه قضايا جنوب السودان على عدة عوامل أساسية. كما تأتي علاقات مصر والسودان في مقدمة هذه العوامل، حيث تتأثر سياسة مصر تجاه جنوب السودان بالعلاقات الثنائية بين البلدين. كما تلعب مصر دورًا هاماً في الاستقرار الإقليمي والإقليم القريب من جنوب السودان، وهو الأمر الذي يؤثر بشكل كبير على اهتماماتها الخارجية.

حيث تُعد العلاقات بين مصر والسودان من العلاقات الإقليمية المركبة والمتشابكة، نظراً للروابط التاريخية والجغرافية بين البلدين، إلى جانب وجود العديد من الملفات والقضايا المشتركة. وقد شهدت هذه العلاقات تطورات مهمة بعد انفصال جنوب السودان عن السودان عام 2011م، الأمر الذي أثّر بدوره على توجهات السياسة الخارجية المصرية تجاه الدولة الجديدة في جنوب السودان (سامي صبرى عبد القوى، 2011).

كما شهدت الفترة الأخيرة تصاعدًا ملحوظًا في حدة التوتر بين مصر والسودان، على خلفية الأزمة السياسية التي يمر بها السودان منذ عام 2019م. وقد انعكس ذلك سلبًا على مستوى التنسيق بين البلدين إزاء الملفات والقضايا ذات الاهتمام المشترك، ومن بينها قضايا جنوب السودان المختلفة. وهو ما يستدعي ضرورة دراسة وتحليل العوامل والمتغيرات الإقليمية المؤثرة على مواقف مصر تجاه قضايا جنوب السودان في ظل المستجدات الراهنة.

لذا تسعى الدراسة للإجابة عن تساؤل رئيسي مفاده؛ " كيف يمكن أن يكون لتطور العلاقات المصرية السودانية تأثير على سياسات مصر الخارجية تجاه القضايا الجيوسياسية في جنوب السودان؟

هذا السؤال يستهدف تحديد وفحص القضايا الجيوسياسية بين مصر والسودان، والتى لها تأثير مباشر على سياسة مصر الخارجية تجاه جنوب السودان، منها قضية تقاسم مياه النيل والتى تشكل أبرز القضايا بين البلدين، إذ تعتمد مصر بشكل كلي تقريبًا على مياه نهر النيل القادمة من دول حوض النيل الأخرى مثل السودان وإثيوبيا. وقد أدى بناء سد النهضة الإثيوبي إلى زيادة مخاوف مصر بشأن نصيبها من مياه النهر.

لذلك تسعى مصر إلى تعزيز تنسيقها مع السودان لحماية مصالحهما المائية المشتركة، كما تمثل الحدود بين مصر والسودان قضية جوهرية في العلاقات بين البلدين، ولا سيماً المثلث الحدودي بين مصر والسودان وجنوب السودان.

وينبعث من هذا التساؤل مجموعة من الأسئلة الفرعية على النحو التالي:

1. ما أبرز القضايا الجيوسياسية ذات الاهتمام المشترك بين مصر والسودان والتي لها تأثير مباشر على سياسة مصر تجاه جنوب السودان؟
2. كيف أثرت التحولات في النظام السياسي المصرى على مواقف الدولة المصرية تجاه قضايا جنوب السودان؟
3. كيف أثرت قضية انفصال جنوب السودان على العلاقات المصرية السودانية؟
4. ما موقف الدولة المصرية من انفصال جنوب السودان واستقلاله في عام 2011م؟
5. كيف تغيرت سياسة مصر الخارجية تجاه جنوب السودان في الفترة من 2011 إلى 2023م، وما هي العوامل التي أثرت في هذه التغيرات؟

ثانياً: أهداف البحث

تهدف الدراسة للتعرف على مدى تأثير العلاقات المصرية السودانية على السياسة الخارجية المصرية تجاه دولة جنوب السودان في الفترة من 2011 و حتى 2023 م، ومدى إدراك القيادات المصرية والسودانية لكافة العقبات والتحديات التي تقف أمام تحقيق التعاون الذي يحقق مصالح الأطراف كافة وبما يخدم المصالح المشتركة والحفاظ على الوحدة الوطنية والاهتمام بتطبيق التكامل الاقتصادي بين دولتي السودان ومصر، ومن هنا أتت هذه الدراسة للتعرف على محددات وتطورات العلاقات المصرية تجاه دولتي السودان ومدى إمكانية تبني إطار تعاوني يحقق المصالح المشتركة.

ثالثاً: أهمية الدراسة

1. الأهمية العلمية:

تعود الأهمية النظرية لهذه الدراسة إلى توفيرها فهماً عميقاً لكيفية تأثير العلاقات الثنائية بين الدول على تشكيل سياساتها الخارجية، ما يعتبر جوهرياً في مجال العلاقات الدولية. من خلال تحليل السياسة الخارجية المصرية تجاه قضية جنوب السودان، تسلط الدراسة الضوء على الديناميكيات المعقدة والعوامل

المتعددة التي تؤثر على قرارات الدولة في الساحة الدولية، إضافة إلى ذلك، تعمل الدراسة على استكشاف الدوافع والمحددات المختلفة، سواء كانت داخلية أو إقليمية أو دولية، التي تقود السياسة الخارجية المصرية، مما يسهم في تعزيز الفهم الأكاديمي للعوامل التي تشكل السياسة الخارجية في العالم العربي. كما توفر الدراسة فرصة لفهم أدق للدور الإقليمي لمصر وتوجهاتها السياسية تجاه دول الجوار الأفريقي، مما يعتبر ذا أهمية خاصة نظراً لموقع مصر الاستراتيجي وتأثيرها في المنطقة.

2. الأهمية العملية:

تقدم هذه الدراسة تحليلاً معمقاً للعلاقات المصرية السودانية وانعكاساتها المباشرة على الموقف المصري تجاه قضايا جنوب السودان المختلفة، حيث تُتيح نتائج هذه الدراسة لصانعي القرار في مصر فهم أعمق لتأثير العلاقات مع السودان على مواقفها وسياساتها تجاه دول أخرى مثل جنوب السودان، كما تساعد هذه الدراسة على وضع تصور مستقبلي لكيفية تعزيز التعاون بين مصر والسودان بما يخدم مصالحهما المشتركة ويسهم في استقرار منطقة القرن الإفريقي.

رابعاً: دراسات سابقة

1- Mahmoud, Ibrahim. "The Evolution of Egyptian-Sudanese Relations after the Arab Spring: Challenges and Prospects." (Mahmoud, Ibrahim, 2018).

تستعرض هذه الورقة البحثية تطور العلاقات المصرية–السودانية في أعقاب الربيع العربي عام 2011، معتمدة على المنهج التاريخي والمقارن لتحليل العلاقات الثنائية. وتخلص الدراسة إلى أن العلاقات شهدت توترات بسبب المواقف المتباينة حيال الثورات، إلا أن البلدين سعيا لاستعادة التوازن من خلال الحوار والمشاريع المشتركة، وتتمثل أبرز نتائج الدراسة أن التحديات ما زالت قائمة خاصةً حول قضايا الحدود والأمن ومياه النيل، وأن بناء علاقات استراتيجية يتطلب الالتزام بمبادئ عدم التدخل واحترام السيادة الوطنية، كما يمكن الاستفادة من هذه الدراسة في تسليط الضوء على الديناميكيات والتحديات في العلاقات بعد 2011 باستخدام أسلوب تحليلي منهجي، لكنها لا تغطي بعمق التطورات الأخيرة منذ 2018، كما أنها لم تتطرق بتوسع لسبل تعزيز التعاون المشترك بين البلدين.

2- Salma, Ahmed, "Analyzing Egyptian-Sudanese Relations after the Secession of South Sudan: Implications on Regional Security and Stability" (Salma, Ahmed, 2013).

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقات المصرية–السودانية في أعقاب انفصال جنوب السودان عام 2011، وانعكاسات ذلك على الأمن والاستقرار الإقليمي، حيث أتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال استعراض الأدبيات والوثائق ذات الصلة، وخلصت الدراسة إلى أن العلاقات شهدت توترات بسبب خلافات حول الحدود والمياه واللاجئين، لكن البلدين سعيا لتهدئة الأوضاع من خلال الحوارات السياسية. كما أكدت الدراسة على ضرورة التنسيق الأمني بين مصر والسودان لمواجهة التحديات المشتركة، تُعد هذه الدراسة جيدة لإلقاء الضوء على التحديات الأمنية والإقليمية الناجمة عن انفصال الجنوب، إلا أنها افتقرت إلى دراسة ميدانية معمّقة، كما ركزت بشكل أكبر على الجانب الأمني دون التطرق للأبعاد السياسية والاقتصادية بعمق.

3- Abdul-Aziz, Ahmed", The Dilemma of the Nile Waters: Examining the Impacts of Hydro-politics on Egyptian-Sudanese Relations after the 2011 Revolution" (Abdul-Aziz, Ahmed, 2020)

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تحليل تأثير سياسات المياه على العلاقات المصرية–السودانية بعد ثورة 2011، مُستخدمةً المنهج التحليلي من خلال دراسة الاتفاقيات والمفاوضات المائية بين البلدين، حيث توصلت الدراسة إلى أن قضية مياه النيل شكّلت محور توتر رئيسياً، إلا أن الدولتين حاولتا تجنّب أي صدام مباشر حول المياه، كما خلصت الدراسة إلى ضرورة إيجاد آليات تعاون إقليمية لإدارة موارد النيل بعيداً عن الصراعات الثنائية، حيث يمكن الاستفادة من هذه الدراسة في تسليط الضوء على بُعد المياه، على الرغم من عدم تناولها للأبعاد الأخرى للعلاقات بشكل موسّع

4- Ahmed Mohamed Ali ,"Navigating Interests and Identities: An Analysis of Egyptian-Sudanese Relations since the 2011 Uprising" (Ahmed Mohamed Ali, 2018)

تستعرض هذه الورقة البحثية تطور العلاقات المصرية–السودانية منذ اندلاع ثورة يناير 2011 في مصر، مُستخدمة منهج تحليل المصالح والهويات، حيث توصلت الدراسة إلى أن التغيرات السياسية خلقت تحديات في العلاقات نتيجة تباين المصالح، لكن الهوية المشتركة ساهمت في تجنب أي انهيار، كما ساهمت الدراسة في فهم ديناميكيات العلاقات الثنائية، إلا أنها ركزت على الجانب السياسي دون مناقشة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية، حيث اتبعت الدراسة المنهج التحليلي من خلال استخدام نظرية تحليل

المصالح والهويات لدراسة وتفسير تطور العلاقات المصرية–السودانية منذ 2011، تكمن الاستفادة من تلك الدراسة في فهم ديناميكيات العلاقات المصرية–السودانية من منظور نظرية المصالح والهويات، وكذلك إلقاء الضوء على التحديات في العلاقات بعد 2011 وكيفية تجاوزها.

5- Mahi, Abdel Rahman, "Egypt-Sudan Relations and the Challenges of South Sudan's Secession. (Mahi, Abdel Rahman, 2013)"

تناولت الدراسة أثر انفصال جنوب السودان على العلاقات بين مصر والسودان من منظور جيوسياسي، حيث ركزت الدراسة على المصالح المشتركة بين القاهرة والخرطوم بعد استقلال جنوب السودان وكيفية إدارة هذه المصالح في ضوء التحولات الإقليمية، خلصت الدراسة إلى أن البلدين سعيا لتعزيز تنسيقهما تجاه القضايا ذات الاهتمام المشترك مثل مياه النيل ومكافحة الإرهاب في إطار من الشراكة الاستراتيجية، كما بيّنت الدراسة التحديات التي تواجه عملية التنسيق بين القاهرة والخرطوم في ظل الوضع الجديد في جنوب السودان.

6- Hamed A. El-Said, "Egypt and the Secession of South Sudan: Challenges and Opportunitie" (Hamed A. El-Said, 2017).

تناولت الدراسة أن انفصال جنوب السودان في عام 2011 شكل تحديات وفرصاً فى العلاقات بين مصر والسودان، حيث تسيطر جنوب السودان على المجرى العلوي لنهر النيل، الذي يُعد حيوياً لأمن مصر المائي، ومع ذلك، فإن عدم استقرار جنوب السودان يمكن أن يهدد حصول مصر على مياه النيل، لذا تسعى مصر للحفاظ على حقوقها التاريخية في مياه النيل المضمونة في المعاهدات، بالرغم من نشوء جنوب السودان كدولة نهرية مستقلة، كما أن لمصر مصالح استراتيجية في جنوب السودان تتعلق بأمن مياه النيل، واحتواء النفوذ الإثيوبي، ومكافحة الإرهاب. ومع ذلك، فإن نفوذها محدود، حيث اتخذت مصر في البداية موقفاً محايداً تجاه استقلال جنوب السودان، لكنها تحولت لاحقاً إلى التعامل المباشر مع الدولة الجديدة لتأمين مصالحها، لذا قدمت مصر مساعدات تنموية واستثمارات.

7- Laila Al-Hayat, "The Egypt-Sudan-South Sudan Triangle: Regional Power Politics and Implications for Stability in the Nile Basin" (Laila Al-Hayat, 2017).

ركزت الدراسة على تحليل الديناميكيات المتغيرة لعلاقات القوة بين مصر والسودان وجنوب السودان بعد عام 2011، وكيف أثّرت التوترات بين القاهرة والخرطوم على سياسات كل منهما تجاه جنوب السودان،

حيث ترى الباحثة أن التوترات الثنائية بين مصر والسودان كقوتين إقليميتين مهيمنتين قد أضعفت الاستقرار في جنوب السودان، مما حال دون تنمية تعاونية لموارد النيل.

وخلصت إلى أن إطار قانوني عابر للحدود جديد أمر ضروري لإدارة ندرة المياه وتعزيز التكامل الإقليمي في حوض النيل، حيث اتبعت الدراسة المنهج النوعي من خلال إجراء مقابلات معمقة مع 15 خبيرًا في حوض النيل، إلى جانب مجموعات التركيز وتحليل الخطاب للبيانات الرسمية والخطب، وتمثلت أبرز نتائج الدراسة في وجود تباين كبير بين مصالح مصر المتعلقة بالمياه، ومصالح السودان السياسية في التأثير على جنوب السودان، كما توصلت الدراسة إلى فشل مصر والسودان في ترسيخ نفوذهما بشكل فاعل في جنوب السودان بسبب الصراعات الداخلية هناك، حيث أن التنافس بين الدولتين أدى إلى عدم الاستقرار في منطقة حوض النيل بدلاً من التعاون و أننا بحاجه إلى إطار قانوني واضح لإدارة موارد المياه بطريقة عادلة ومستدامة.

بعد مراجعة تلك الأدبيات تبين أن ما توصلت إليه الدراسات السابقة يتمثل في أن العلاقات بين مصر والسودان لها تأثير ملحوظ على القضايا الجيوسياسية لدولة جنوب السودان، نظرًا للموقع الاستراتيجي لهذه الدول وتداخل المصالح الاقتصادية والسياسية في المنطقة، حيث تعتبر مصر من الدول الكبرى في الشرق الأوسط، ولها تأثير قوي في السياسات الإقليمية، بينما السودان تشكل حلقة وصل بين دول شمال أفريقيا ودول جنوب الصحراء الكبرى، فعندما تكون العلاقات بين مصر والسودان قوية ومستقرة، يمكن لجنوب السودان أن تستفيد من هذا الاستقرار في تعزيز تنميتها الاقتصادية والاجتماعية، علاوة على ذلك، يمكن لجنوب السودان الاستفادة من الخبرات المصرية في مجالات متعددة مثل الزراعة والتعليم والصحة، وذلك من خلال برامج التعاون الثنائي وتبادل الخبرات. كما أن تحسين العلاقات بين مصر والسودان يمكن أن يسهم في تسوية النزاعات الحدودية وقضايا مشاركة الموارد الطبيعية، وهو ما يعود بالنفع على جنوب السودان أيضًا.

كما تبين أن الفجوة البحثية متمثلة في أن العلاقات المصرية السودانية شهدت تقارباً بعد ثورة الشعب السوداني وسقوط نظام البشير وبعد أحداث الربيع العربي أيضا، وبالتالي فالدراسة الحالية تسعي للبحث أن أوجه زيادة التنسيق الأمني بين البلدين لمكافحة تهريب الأسلحة وتدفق المقاتلين عبر الحدود المشتركة، كما توحدت وجهات النظر بين القاهرة والخرطوم حيال الملفات المشتركة مثل أزمة سد النهضة ومياه النيل وأصبح للدولة المصرية تأثير أكبر على مواقف السودان من القضايا الإقليمية بما في ذلك

جنوب السودان. حيث ساعد تطور التنسيق المصري السوداني على احتواء الصراعات الداخلية في جنوب السودان والحيلولة دون تدهور الأوضاع الإنسانية هناك، في المقابل، أدت فترات التوتر أيضا إلى صعوبة في تبني مواقف موحدة تجاه بعض الأزمات الاقليمية.

خامساً: منهج الدراسة: المصلحة الوطنية

يرتكز منهج الدراسة على مفهوم المصلحة الوطنية يستند إلى فهم كيفية تأثير العلاقات بين الدول على مصالحها الخاصة، وبالتحديد في هذا السياق، كيف تأثرت السياسة الخارجية المصرية تجاه جنوب السودان بتطور العلاقات المصرية–السودانية منذ عام 2011 وحتى 2023.

حيث إن تطور العلاقات المصرية–السودانية في هذه الفترة كان معقداً، حيث تأثر بعدة عوامل منها التغيرات السياسية الداخلية في كلا البلدين، التوترات الحدودية، قضايا المياه وسد النهضة، والوضع الأمني في المنطقة. تحليل هذه العوامل من منظور المصلحة الوطنية يتطلب فحص كيف سعت كل دولة لتعزيز مصالحها الخاصة وكيف تأثرت توجهاتها السياسية والدبلوماسية بهذه السعي.

في هذا الإطار، يمكن النظر إلى كيفية سعي مصر لتأمين حصتها من مياه النيل، وهو مورد حيوي للبلاد، وكيف أثر ذلك على علاقتها بالسودان وجنوب السودان. كما يمكن فحص كيف سعت مصر لتعزيز الاستقرار في المنطقة لحماية حدودها وتأمين مصالحها الاقتصادية.

تُعتبر جنوب السودان واحدة من أكثر المناطق الجيوسياسية تعقيدًا في إفريقيا والعالم، نظرًا لما تواجهه من تحديات شاملة ومتشابكة تلقي بظلالها على استقرارها السياسي والاجتماعي والاقتصادي. منذ إعلان استقلالها عن السودان عام 2011، ورغم الآمال الكبيرة في بناء دولة مستقرة ومزدهرة، أصبحت جنوب السودان ساحة تتشابك فيها قضايا داخلية وخارجية تجعل من الاستقرار الدائم تحديًا صعب المنال. هذه القضايا ليست مجرد أزمات مؤقتة، بل ترتبط بجذور تاريخية وسياسية واجتماعية وجغرافية تضيف تعقيدات مستمرة إلى المشهد. **من بين أبرز القضايا:**

المحور الأول

القضايا الجيوسياسية الرئيسية فى جنوب السودان

أولاً: قضية النزاعات العرقية والصراعات الداخلية

1-الأسباب المباشرة:

تعد النزاعات العرقية والصراعات الداخلية في جنوب السودان أحد أكبر التحديات التي واجهتها الدولة منذ استقلالها في عام 2011. هذه النزاعات، المتجذرة في تاريخ طويل من التوترات العرقية والسياسية، كان لها تأثير مدمر على استقرار البلاد وتنميتها. يعود جزء كبير من هذه التوترات إلى العلاقات التاريخية بين المجموعات العرقية الرئيسية، وخاصة بين قبيلتي الدينكا والنوير، وهما أكبر المجموعات السكانية في جنوب السودان، فعلى الرغم من حقيقة أن أكثر من 60 مجموعة عرقية تشكل جنوب السودان، فإن التنافسات العرقية الرئيسية تقتصر على المجموعات العرقية الرئيسية للدينكا والنوير، وبدرجة أقل، المورلي. (البحيري زكي، 2010)

بدأت جذور الصراعات العرقية في جنوب السودان تظهر خلال فترة الحرب الأهلية السودانية الثانية (1983-2005)، حيث لعبت الدينكا والنوير دورًا محوريًا في النضال ضد الحكومة السودانية المركزية. ومع ذلك، ظهرت انقسامات عميقة داخل الحركة الشعبية لتحرير السودان، التي كانت تقود الكفاح المسلح. ففي عام 1991، وقع انشقاق كبير داخل الحركة الشعبية لتحرير السودان. حيث قُتل آلاف المدنيين من الدينكا في هجوم شنته قوات رياك مشار على مدينة بور، معقل قبيلة الدينكا. هذه المذبحة خلفت جروحًا عميقة في العلاقات بين القبيلتين واستُخدمت لاحقًا كذريعة للانتقام في الصراعات المستقبلية. لذلك شكلت هذه الأحداث بداية للتوترات العميقة التي استمرت حتى بعد استقلال جنوب السودان. (البحيري زكي، 2010)

في 9 يناير 2005 أنهت اتفاقية السلام الشامل الموقعة بين الحركة الشعبية لتحرير السودان وحكومة السودان حرب الاستقلال التي بدأت عام 1983. وبموجب أحكام اتفاقية السلام، أنشأت الحركة الشعبية لتحرير السودان منطقة تحكمها وتتمتع بالحكم الذاتي في جنوب السودان مع وعد بإجراء استفتاء على الاستقلال في عام 2011. خلال فترة الحكم الذاتي التي دامت ست سنوات، أبقت الرغبة في الاستقلال القتال داخل الحركة الشعبية لتحرير السودان تحت السيطرة، لكن نشبت خلافات حول كيفية تقاسم عائدات

النفط. وكان من نتائج انتهاء الحرب إمكانية تطوير حقول النفط وبدء الضخ على نطاق أوسع بكثير مقارنة مع ما كان ممكنًا خلال الحرب.(Chevrillon-Guibert, Raphaelle, 2013)

في عام 2010 بعد الانتخابات المتنازع عليها، قاد جورج أثور الحركة الديمقراطية لجنوب السودان في تمرد ضد الحكومة. في العام نفسه، تمرد فصيل من الحركة الديمقراطية لجنوب السودان، يسمى فصيل كوبرا، بقيادة ديفيد ياو ياو ضد الحكومة التي اتهموها بالتحيز ضد المورلي. وقع فصيله اتفاق وقف إطلاق النار مع الحكومة في عام 2011، وأعيد دمج ميليشياته في الجيش لكنه انشق مرة أخرى في عام 2012.

مع إعلان استقلال جنوب السودان في 9 يوليو 2011، كانت الآمال معلقة على بناء دولة حديثة ومستقرة. ومع ذلك، لم يدم الاستقرار طويلًا. **في يوم 15 ديسمبر / كانون الأول 2013** بدأت أعمال العنف بعد قتال بين فصائل متخاصمة داخل الجيش في جنوب السودان من جنود الدينكا والنوير، مما أشعل صراعا سياسيا محتدما على السلطة وأعلن الرئيس سلفاكير الذي ينحدر من قبيلة الدينكا أنه أفضل محاولة انقلابية ضده دبرها نائبة رياك مشار من قبيلة النوير والذي أقاله من منصبه في يوليو/ تموز من نفس العام ونفى مشار أن يكون دبر محاولة انقلاب ضد سلفاكير، ثم دعا الجيش إلى التمرد على الأخير منهما. وسريعا توسعت المعارك لتشمل ولايات عدة من جنوب السودان وتخللتها مجازر بين الدينكا والنوير وشكلت مدن بنتيو (ولاية الوحدة بالشمال) وبور (ولاية جونجلي بالشرق) وملكال ولاية أعالي النيل بشمال غرب البلاد المسرح الأساسي لهذا النزاع. وتضررت ملكال بشكل كبير بعد أن تداول الطرفان السيطرة عليها، وتخلل هذا الصراع الدائر مجازر فظيعة ذات طابع عرقي وعمليات اغتصاب جماعية.

وفي عام 2015، تم توقيع اتفاق سلام بوساطة دولية لإنهاء النزاع، لكنه سرعان ما انهار، وعادت المواجهات في يوليو 2016، مما أدى إلى نزوح جديد للاجئين واستمرار العنف. استمر الصراع بين الدينكا والنوير في تعميق الانقسامات داخل الدولة الوليدة. **في عام 2018**، تم توقيع اتفاق جديد للسلام بين سلفا كير ورياك مشار بوساطة إقليمية ودولية، **يُعرف بـ "اتفاق السلام المُعاد تنشيطه"**. ورغم أن الاتفاق أسهم في تخفيف حدة العنف، إلا أن التوترات العرقية لم تُحل بالكامل. لا تزال المناطق الريفية في جنوب السودان تعاني من الاشتباكات القبلية بسبب التنافس على الأراضي والمياه والماشية، مما يجعل الاستقرار أمرًا بعيد المنال.

منذ عام 2020، ومع تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية في جنوب السودان، بدأت تظهر بوادر لتحقيق الاستقرار السياسي، حيث عاد رياك مشار إلى منصب نائب الرئيس في إطار اتفاق تقاسم

السلطة الموقع عام 2018. **كما أشرنا سابقاً**، حيث حدد الاتفاق إطارًا زمنيًا لإعادة دمج القوات المسلحة وتوحيدها، وركز على معالجة القضايا العرقية العالقة من خلال تشكيل حكومة شاملة تضم الأطراف المتنازعة. ومع ذلك، ظلت التحديات الكبيرة ماثلة أمام هذا الاتفاق. (محمد ابراهيم، 2021)

في عام 2021، واجهت جنوب السودان العديد من العراقيل التي أعاقت تنفيذ بنود اتفاق السلام بشكل كامل. حيث كان توحيد القوات المسلحة أحد أبرز التحديات، استمرت الانقسامات داخل الجيش الشعبي لتحرير السودان على أسس عرقية بين الدينكا والنوير، مما أدى إلى اندلاع اشتباكات متفرقة بين الفصائل الموالية لكل من الرئيس سلفا كير ونائبه رياك مشار. وعلى الرغم من الدعوات الدولية والإقليمية لتسريع عملية التنفيذ، ظل تقدم هذه الجهود بطيئًا بسبب انعدام الثقة بين الطرفين.

في عام 2022، تزايدت التوترات السياسية عندما أُعلن عن تأجيل الانتخابات العامة، التي كان من المفترض أن تُجرى في نهاية الفترة الانتقالية، إلى عام 2024م (نور الدين هاجر، 2023). هذا التأجيل كان نتيجة للتأخر في تنفيذ الإصلاحات الأساسية المنصوص عليها في اتفاق السلام، بما في ذلك صياغة دستور دائم وإصلاح المؤسسات القضائية والسياسية. أدى هذا التأجيل إلى انتقادات واسعة من المجتمع الدولي، خاصة وأنه جاء في وقت تعاني فيه البلاد من تدهور الأوضاع الإنسانية نتيجة استمرار العنف المحلي في بعض الولايات. (سعيد طاهر، 2022)

خريطة رقم (1) توضح شروط اتفاقية السلام الموقعة في 22 فبراير 2020م، حيث ينقسم جنوب السودان إلى (10) ولايات ومنطقتين إداريتين ومنطقة واحدة ذات وضع إداري خاص.

المصدر: نور الدين هاجر، النزاع العرقي والقبلي في دولة جنوب السودان وانعكاساته على بناء الدولة، **مجلة الحقوق والعلوم السياسية**، المجلد العاشر، العدد الاول، 2023، ص: 1180

في عام 2023، حاولت الحكومة الانتقالية إظهار تقدم في بعض الملفات الحساسة، مثل إعادة دمج القوات المسلحة والعمل على صياغة الدستور الدائم. ومع ذلك، كانت هذه الجهود تواجه بطئًا شديدًا نتيجة استمرار انعدام الثقة بين الأطراف الرئيسية، وغياب الدعم المالي الكافي لتنفيذ بنود اتفاق السلام. ظلت التوترات العرقية تلقي بظلالها على المشهد السياسي، حيث تصاعدت الاشتباكات في المناطق الحدودية بين الدينكا والنوير، مما عرقل جهود المصالحة الوطنية.

على الرغم من ذلك، شهد عام 2023 بعض التطورات الإيجابية، حيث لعبت الجهات الإقليمية والدولية دورًا مهمًا في دفع العملية السلمية قدمًا. زادت مشاركات الاتحاد الإفريقي والهيئة الحكومية للتنمية في شرق إفريقيا (الإيجاد) لتسهيل الحوار بين الأطراف المتنازعة، كما تعززت جهود الأمم المتحدة لدعم الاستقرار من خلال بعثتها لحفظ السلام في جنوب السودان (UNMISS). ومع ذلك، ظلت الأوضاع الإنسانية كارثية، حيث أفادت التقارير الدولية بأن أكثر من ثلثي السكان يحتاجون إلى مساعدات إنسانية عاجلة بسبب النزاعات والفقر ونقص الخدمات الأساسية. (Muller, Thomas, 2023)

2-الأسباب غير المباشرة:

النزاعات العرقية والصراعات الداخلية في جنوب السودان ليست مجرد نتاج مباشر للتوترات العرقية أو التنافس القبلي، بل تعود إلى أسباب غير مباشرة أكثر تعقيدًا وتشابكًا، وهي ترتبط بالسياقات التاريخية والسياسية والاجتماعية التي شكّلت هذا الواقع. هذه الأسباب ساهمت في تأجيج التوترات بين المجموعات العرقية، وأدت إلى تفاقم الصراعات بشكل دائم ومستمر.

أ. الإرث التاريخي والهيمنة الاستعمارية:

يعود جزء كبير من التوترات العرقية في جنوب السودان إلى الفترة الاستعمارية، حينما اعتمدت القوى الاستعمارية على سياسة "**فرق تسد**"، حيث سعت إلى تعزيز الهويات العرقية على حساب الهوية الوطنية الموحدة. على سبيل المثال، ركزت الإدارة الاستعمارية على دعم بعض القبائل مثل الدينكا واعتبرتها حليفًا رئيسيًا، في حين أهملت القبائل الأخرى مثل النوير والمورلي. هذا التمييز التاريخي ساهم في خلق انقسامات اجتماعية عميقة، ظلت تؤثر على التفاعلات بين المجموعات العرقية حتى بعد الاستقلال. (Hutchinson, Sharon, 2021)

ب. التهميش السياسي والاجتماعي:

من الأسباب غير المباشرة التي أدت إلى تصاعد النزاعات العرقية في جنوب السودان هو التهميش المزمن لبعض المجموعات العرقية من العمليات السياسية وصنع القرار. فعلى الرغم من أن الدينكا تمثل المجموعة العرقية الأكبر وتحتل موقعًا بارزًا في السلطة، إلا أن ذلك أدى إلى استياء المجموعات الأخرى مثل النوير والشلك، التي شعرت بالإقصاء من النظام السياسي. هذا التهميش خلق حالة من الإحباط لدى هذه القبائل، ودفعها إلى البحث عن وسائل أخرى للتعبير عن مطالبها، بما في ذلك اللجوء إلى العنف.

ج. ضعف الدولة ومؤسساتها:

يعاني جنوب السودان من غياب مؤسسات حكومية قوية قادرة على فرض القانون وتحقيق العدالة. منذ استقلال البلاد عام 2011، لم تتمكن الحكومة من بناء هياكل دولة قادرة على استيعاب التنوع العرقي وضمان حقوق جميع الفئات. هذا الضعف المؤسسي جعل القبائل تعتمد بشكل كبير على هياكلها التقليدية للدفاع عن مصالحها، مما أدى إلى صدامات متكررة بين القبائل بسبب التنافس على الموارد والأراضي (على أبكر، 2020).

د. عدم وجود رؤية وطنية جامعة:

أحد الأسباب غير المباشرة للصراعات العرقية هو غياب رؤية وطنية جامعة قادرة على تجاوز الانقسامات العرقية وتعزيز التعايش السلمي. منذ استقلال جنوب السودان، فشلت القيادات السياسية في تقديم مشروع وطني شامل يمكن أن يوحد جميع المكونات العرقية ويمنحها شعورًا بالانتماء إلى دولة واحدة. بدلاً من ذلك، انغمست القيادات في تعزيز النفوذ العرقي، مما زاد من تعقيد العلاقات بين القبائل.

لذلك ترتبط الأسباب غير المباشرة للنزاعات العرقية في جنوب السودان بمجموعة من العوامل التاريخية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي تداخلت مع بعضها لتخلق بيئة مستدامة من الصراع. معالجة هذه الأسباب تتطلب جهودًا شاملة لإصلاح المؤسسات، وتعزيز العدالة الاجتماعية، وتبني سياسات تركز على بناء هوية وطنية تتجاوز الانقسامات العرقية. بدون ذلك، ستظل هذه النزاعات تمثل تحديًا كبيرًا أمام تحقيق الاستقرار والتنمية في هذه الدولة الوليدة.

ثانياً: قضايا الصراع على الموارد النفطية

تُعد قضية الصراع على الموارد النفطية بين السودان وجنوب السودان من أبرز القضايا الجيوسياسية التي أثرت على علاقات البلدين منذ استقلال جنوب السودان في عام 2011. حيث يعتمد

اقتصاد جنوب السودان بشكل شبه كامل على النفط، تشكل صادراته حوالي 98% من عائدات الدولة. ومع ذلك، فإن معظم البنية التحتية النفطية، بما في ذلك خطوط الأنابيب ومرافق التصدير، تقع في السودان. هذا الوضع خلق حالة من التبعية المتبادلة، لكنه أدى أيضًا إلى تصاعد التوترات والنزاعات بين الجانبين حول تقاسم العائدات وحقوق التنقيب. (Patey, Luke, 2010)

1-الجذور التاريخية للصراع النفطي:

ترجع جذور هذا الصراع إلى اكتشاف النفط في السودان قبل انفصال جنوب السودان. في سبعينيات القرن الماضي، تم العثور على احتياطيات كبيرة من النفط في المناطق الحدودية الواقعة بين شمال السودان وجنوبه، خاصة في ولايات مثل **أعالي النيل وجنوب كردفان والنيل الأزرق**. خلال تلك الفترة، حاولت الحكومة السودانية المركزية تعزيز سيطرتها على هذه المناطق الغنية بالنفط، مما زاد من شعور التهميش لدى سكان الجنوب وساهم في تأجيج الحرب الأهلية السودانية الثانية (1983-2005).

عقب توقيع اتفاقية السلام الشامل عام 2005، تم الاتفاق على تقاسم عائدات النفط بين الحكومة السودانية وحكومة جنوب السودان الانتقالية بنسبة 50% لكل طرف. ومع ذلك، استمر التوتر بشأن السيطرة على المناطق المنتجة للنفط، خاصة وأن معظم الحقول النفطية تقع في جنوب السودان، بينما تمر البنية التحتية لتصدير النفط عبر أراضي السودان الشمالي، بما في ذلك خطوط الأنابيب وموانئ التصدير على البحر الأحمر. (Shankleman, Jill, 2012)

2-الأزمة النفطية بعد الاستقلال:

بعد أن أعلن جنوب السودان استقلاله في يوليو 2011، أصبحت الموارد النفطية محورًا رئيسيًا في العلاقة بين الدولتين، حيث وجد جنوب السودان نفسه يمتلك حوالي 75% من احتياطيات النفط السودانية السابقة، لكنه يعتمد كليًا على السودان لتصدير هذا النفط عبر خطوط الأنابيب التي تمتد من الحقول النفطية في الجنوب إلى موانئ التصدير على البحر الأحمر في الشمال. هذا التوزيع غير المتوازن للموارد والبنية التحتية خلق علاقة اقتصادية معقدة بين الدولتين، سرعان ما تحولت إلى مصدر للتوتر.

في عام 2012، تصاعدت الخلافات عندما فرض السودان رسومًا مرتفعة على استخدام خطوط الأنابيب والموانئ السودانية. اعتبرت جوبا هذه الخطوة محاولة للضغط عليها اقتصاديًا واستغلال حاجة جنوب السودان إلى منافذ تصدير. ونتيجة لذلك، قررت حكومة جنوب السودان في يناير 2012 اتخاذ قرار غير مسبوق بوقف إنتاج النفط بالكامل، متهمة الخرطوم بسرقة النفط أثناء مروره عبر أراضيها. أدى هذا

القرار إلى كارثة اقتصادية لكلا الدولتين، حيث يعتمد اقتصاد جنوب السودان بنسبة تتجاوز 90% على عائدات النفط، بينما خسر السودان جزءًا كبيرًا من إيراداته المالية نتيجة انخفاض رسوم نقل النفط الجنوبي. (International Crisis Group, 2012)

مع استمرار الأزمة، تدخلت وساطات إقليمية ودولية لتهدئة الأوضاع. وفي سبتمبر 2012، تم توقيع اتفاقية بين الدولتين في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا، تم بموجبها الاتفاق على استئناف إنتاج النفط في جنوب السودان ودفع رسوم معقولة للسودان مقابل استخدام بنيته التحتية. كما تضمنت الاتفاقية ترتيبات أمنية تهدف إلى تقليل التوترات الحدودية التي كانت تُعطل التعاون النفطي. (أحمد عبده، 2013)

رغم توقيع هذه الاتفاقية، ظلت التوترات قائمة بسبب قضايا حدودية أخرى، خاصة منطقة أبيي، وهي منطقة غنية بالنفط متنازع عليها بين الدولتين. في عام 2013، زادت الأمور تعقيدًا عندما اندلعت الحرب الأهلية في جنوب السودان، التي بدأت كصراع سياسي بين الرئيس سلفا كير ونائبه السابق رياك مشار، لكنها سرعان ما تحولت إلى نزاع عرقي بين قبيلتي الدينكا والنوير. حيث أثرت الحرب الأهلية بشكل كبير على إنتاج النفط، كما توقفت العمليات في العديد من الحقول النفطية الرئيسية في ولايتي أعالي النيل والوحدة بسبب القتال وانعدام الأمن.

ففي عام 1999، كان الإنتاج يبلغ 63 ألف برميل يوميًا، وارتفع إلى ذروته في عام 2009 حيث وصل إلى 475 ألف برميل يوميًا نتيجة زيادة الاستثمارات في قطاع النفط وتوسع عمليات التنقيب والإنتاج. مع إعلان انفصال جنوب السودان في عام 2011، تراجع إنتاج السودان إلى 291 ألف برميل يوميًا، حيث خسر جزءًا كبيرًا من موارده النفطية التي كانت تعتمد على مناطق الجنوب. استمر التراجع في السنوات اللاحقة ليصل إلى 109 ألف برميل يوميًا في عام 2015 بسبب المشكلات الاقتصادية وضعف الاستثمارات في القطاع النفطي.

شكل رقم (1) يوضح تراجع إنتاج النفط في السودان بشكل واضح عبر الفترات الزمنية المختلفة.

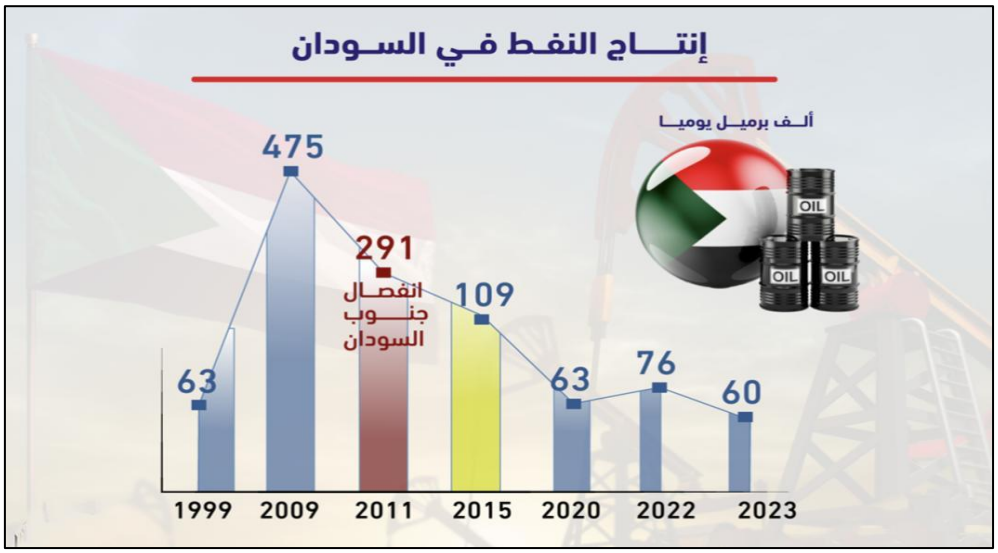

المصدر: أحمد سلطان، مخاطر مستقبلية: السودان وثروات هائلة في مهب الأزمات السياسية، **المركز المصرى للفكر والدراسات الاستراتيجية**، 2/1/2024، متاح على الرابط التالي: https://ecss.com.eg/42609/، تاريخ الاطلاع: 16-6-2024.

في السنوات التالية، أدى النزاع الداخلي في جنوب السودان إلى انخفاض كبير في إنتاج النفط، مما تسبب في تفاقم الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها البلاد. كما تأثرت السودان أيضًا بانخفاض رسوم نقل النفط بسبب تراجع الإنتاج الجنوبي. في عام 2018، تم توقيع اتفاق سلام جديد في جنوب السودان بوساطة إقليمية، حيث سعت الأطراف إلى إعادة الاستقرار واستئناف إنتاج النفط بكامل طاقته. وبموجب هذا الاتفاق، تمت إعادة فتح بعض الحقول النفطية المغلقة، وبدأ تصدير النفط الجنوبي عبر خطوط الأنابيب السودانية بشكل تدريجي. (أحمد سلطان، 2024).

بحلول عام 2020، كان قطاع النفط في جنوب السودان قد شهد تحسنًا طفيفًا مقارنة بالسنوات التي سبقت اتفاق السلام لعام 2018. إلا أن هذا التحسن لم يكن كافيًا لإعادة الإنتاج إلى مستوياته السابقة قبل الحرب الأهلية التي اندلعت عام 2013. حيث بلغ إنتاج النفط في جنوب السودان بين 150 و170 ألف برميل يوميًا، بينما كان الإنتاج قد وصل إلى حوالي 240 ألف برميل يوميًا قبل الحرب الأهلية. ومع تفشي جائحة كوفيد-19، تراجعت أسعار النفط عالميًا إلى مستويات غير مسبوقة، حيث وصل سعر البرميل إلى أقل من 20 دولارًا في أبريل 2020. هذا الانخفاض الحاد أثّر بشكل كبير على عائدات النفط في جنوب السودان، التي تشكل حوالي 95% من الإيرادات الحكومية. تسببت هذه الأزمة في تفاقم الوضع

الاقتصادي، حيث أصبحت الحكومة غير قادرة على تمويل مشاريع البنية التحتية أو تقديم الخدمات الأساسية. (عبد الباقى حسن، 2021)

أما في السودان، فقد أدى انخفاض الإنتاج النفطي في جنوب السودان إلى تقليل الإيرادات الناتجة عن رسوم نقل النفط. حيث يعتمد السودان على رسوم عبور النفط الجنوبي كمصدر رئيسي للعملة الأجنبية، وقد تأثرت موارده المالية بشكل كبير نتيجة لانخفاض الإنتاج الجنوبي وأسعار النفط العالمية. **بحلول نهاية عام 2020**، كانت الأزمة الاقتصادية في السودان تتفاقم، حيث بلغت معدلات التضخم مستويات قياسية تجاوزت 300%، ما أدى إلى تدهور قيمة العملة المحلية وزيادة الاحتقان الاجتماعي. (عبد الباقى حسن، 2021)

في عام 2021، بدأت جنوب السودان محاولات لتعزيز الإنتاج النفطي مع عودة الاستقرار النسبي بعد توقيع اتفاق السلام المعاد تنشيطه في 2018. جرت عمليات صيانة لبعض الحقول المتضررة في ولايتي أعالي النيل والوحدة، مما ساعد على استئناف الإنتاج في بعض الحقول المتوقفة. رغم ذلك، ظل الإنتاج النفطي دون المستويات المطلوبة لدعم الاقتصاد بشكل كافٍ. في هذه الفترة، أطلقت جنوب السودان مبادرات لتحسين البيئة الاستثمارية لجذب الشركات الدولية، إلا أن ضعف البنية التحتية والفساد الإداري ظلّا عقبتين كبيرتين أمام تحقيق تقدم ملموس. (محمد ابراهيم زهران، 2022)

بحلول عام 2022، شهدت العلاقات بين السودان وجنوب السودان بعض التحسن مع بدء تنفيذ اتفاقيات جديدة لتعزيز التعاون النفطي. توصل الطرفان إلى تفاهمات تضمنت زيادة رسوم نقل النفط عبر السودان، حيث وافق جنوب السودان على دفع ما يصل إلى 25 دولارًا لكل برميل يتم نقله عبر خطوط الأنابيب السودانية. هذه الخطوة كانت تهدف إلى دعم الاقتصاد السوداني، الذي كان يعاني من أزمة اقتصادية خانقة، ولتعزيز التعاون الثنائي بين الدولتين. على الرغم من هذه الجهود، استمرت التوترات في منطقة أبيي الغنية بالنفط، التي ظلت نقطة خلاف رئيسية بين الطرفين بسبب غياب أي استفتاء أو آلية واضحة لحسم تبعيتها.

في نفس العام، استأنفت جنوب السودان العمل في بعض الحقول النفطية التي أُغلقت لسنوات، مما ساعد على رفع الإنتاج تدريجيًا. ومع ذلك، لم يكن هذا كافيًا لتحقيق الاكتفاء المالي. كانت البلاد لا تزال تعتمد على القروض الدولية والمساعدات الإنسانية لسد العجز في ميزانيتها. **بحلول عام 2023**، استقر إنتاج النفط في جنوب السودان عند حوالي 150 إلى 170 ألف برميل يوميًا. كان هذا الإنتاج أقل

بكثير من التوقعات، حيث واجهت الحكومة تحديات تتعلق بضعف البنية التحتية، والفساد، وعدم الاستقرار السياسي في المناطق المنتجة للنفط. في السودان، ساعدت زيادة رسوم نقل النفط قليلاً في توفير العملة الأجنبية، لكن الأزمات السياسية الداخلية والاحتجاجات الاجتماعية استمرت في زعزعة استقرار البلاد.

شكل رقم (2): يوضح معدلات إنتاج النفط الخام والمكثفات في جنوب السودان بين الأعوام 2012 و2022

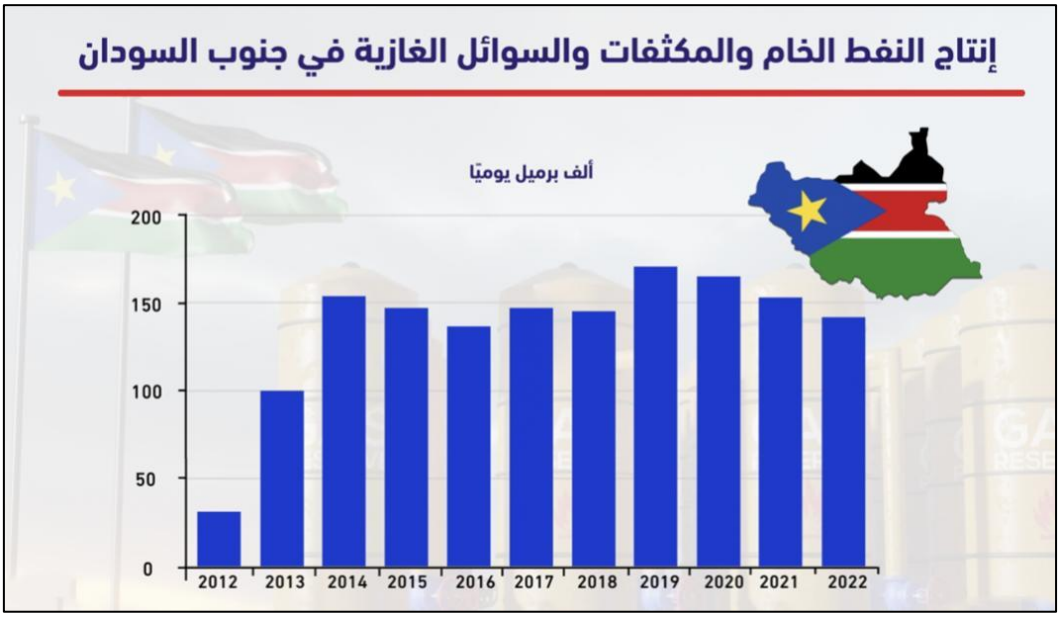

المصدر: أحمد سلطان، مخاطر مستقبلية: السودان وثروات هائلة في مهب الأزمات السياسية، المركز المصرى للفكر والدراسات الاستراتيجية، **المرجع السابق ذكره**.

يظهر الرسم البياني التغير في مستويات الإنتاج بوضوح، حيث شهدت الفترة بعد عام 2013 زيادة ملحوظة، إذ تجاوز الإنتاج 150 ألف برميل يوميًا في عامي 2014 و2015، قبل أن يبدأ بالتراجع التدريجي نتيجة اندلاع الحرب الأهلية في جنوب السودان وتدهور الأوضاع الأمنية والاقتصادية. في الفترة من 2016 إلى 2018، حيث استقر الإنتاج عند مستويات تتراوح بين 130–140 ألف برميل يوميًا، ثم شهد ارتفاعًا نسبيًا في 2019، حيث تجاوز الإنتاج 160 ألف برميل يوميًا، وهو ما يعكس تحسنًا في الأوضاع بعد اتفاقات السلام الموقعة في 2018.

3–مناطق النزاع النفطي الرئيسية:

تُعد مناطق النزاع النفطي بين السودان وجنوب السودان واحدة من أبرز القضايا التي ساهمت في تأجيج التوترات بين الدولتين، حيث يتداخل العامل الاقتصادي مع البعد السياسي والجغرافي. ويعود الصراع حول هذه المناطق إلى ما قبل استقلال جنوب السودان عام 2011، حيث تتركز معظم الحقول النفطية في مناطق حدودية بين الدولتين، ما جعلها محورًا للنزاع المستمر.

من بين أهم هذه الحقول حقل هجليج، الذي يقع في منطقة أبيي الغنية بالنفط، وهي منطقة متنازع عليها بين السودان وجنوب السودان. حيث يُعد حقل هجليج من أكبر وأهم الحقول النفطية وأكثرها إنتاجًا في السودان الموحد قبل الانفصال، كما لعب دورًا رئيسيًا في الاقتصاد السوداني، إذ كان ينتج حوالي 60 ألف برميل يوميًا. ومع إعلان استقلال جنوب السودان عام 2011، تحول الحقل إلى بؤرة للتوتر، خاصة مع غياب اتفاق نهائي لترسيم الحدود بين الدولتين (محمود قنديلى، 2014).

في أبريل 2012، اندلع صراع عسكري كبير عندما قامت قوات جنوب السودان بالسيطرة على حقل هجليج لفترة قصيرة، وهو ما اعتبرته السودان اعتداءً مباشرًا على سيادتها. **ردًا على ذلك**، شنت القوات السودانية هجومًا عسكريًا مكثفًا لاستعادة الحقل، وهو ما نجحت فيه بعد أيام قليلة. أثار هذا النزاع قلقًا دوليًا واسعًا، خاصة وأن منطقة هجليج تُعد مصدرًا حيويًا للطاقة لكل من السودان وجنوب السودان، ويمثل توقف الإنتاج فيه تهديدًا مباشرًا للاقتصادين المنهكين.

خريطة رقم (2) تُظهر مناطق حدودية بين السودان وجنوب السودان، مع التركيز على حقول النفط في منطقة هجليج الواقعة شمال الحدود السودانية وولاية الوحدة جنوبًا. تُعد هذه المناطق ذات أهمية اقتصادية واستراتيجية بسبب الثروات النفطية، خاصة في ظل النزاعات حول توزيعها بين البلدين.

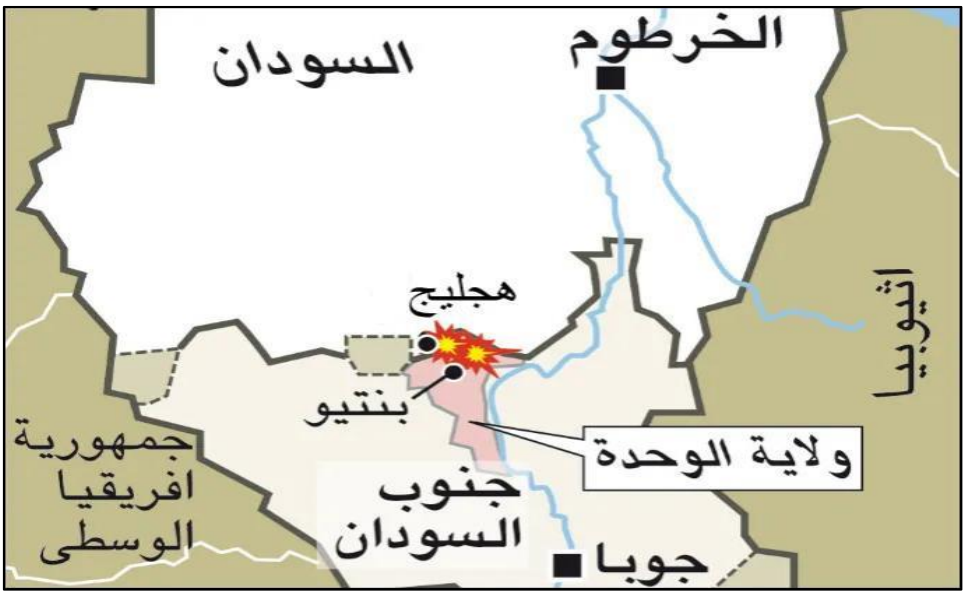

المصدر: إبراهيم الغيطانى،"التحديات الاقتصادية لتقاسم الثروة النفطية بين السودان وجنوب السودان." **مجلة دراسات اقتصادية**، المجلد 15، العدد 2 (2019): ص: 44.

ثالثاً: قضايا اللاجئين والنازحين

تُعد قضايا اللاجئين والنازحين في جنوب السودان من أبرز التحديات الجيوسياسية التي تؤثر على استقرار الدولة الوليدة، حيث ترتبط هذه القضية بالنزاعات الداخلية المتكررة وتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. فمنذ استقلال جنوب السودان في 9 يوليو 2011، دخلت الدولة في سلسلة من الصراعات المسلحة التي أدت إلى تهجير الملايين من السكان، سواء داخل البلاد أو إلى الدول المجاورة، مما جعل الأزمة واحدة من أكبر الأزمات الإنسانية في العالم. (Samuel Hall, 2022)

1-بداية أزمة النزوح بعد الاستقلال:

مع إعلان الاستقلال، كان من المتوقع أن ينعم جنوب السودان بالاستقرار والسلام بعد سنوات طويلة من الحرب الأهلية بين شمال السودان وجنوبه. لكن التوترات السياسية بين قيادات الدولة الجديدة، خاصة بين الرئيس سلفا كير ونائبه السابق رياك مشار، سرعان ما تحولت إلى نزاع مسلح في ديسمبر 2013. خلال الشهور الأولى من النزاع، فرَّ مئات الآلاف من المدنيين من منازلهم بحثًا عن الأمان، وتحوّلت ولايات مثل أعالي النيل والوحدة وجونقلي إلى ساحات للمعارك، حيث تم استهداف القرى وتدميرها بالكامل. بحلول عام 2014، وفقًا لتقديرات الأمم المتحدة، بلغ عدد النازحين داخليًا نحو 1.5 مليون شخص، بينما لجأ حوالي 500 ألف إلى الدول المجاورة مثل السودان، وأوغندا، وكينيا، وإثيوبيا. (Justin, Peter Hakim, and Mathijs van Leeuwen, 2018)

2-الحرب الأهلية وتعقيد أزمة اللاجئين والنازحين:

مع تصاعد الحرب الأهلية في الأعوام التالية، تفاقمت أزمة اللاجئين والنازحين بشكل مأساوي. ففي عام 2016، وبعد انهيار اتفاق السلام الذي وُقّع في أغسطس 2015، اندلعت موجة جديدة من العنف، مما أدى إلى نزوح نحو 4 ملايين شخص، وهو ما يمثل ثلث سكان جنوب السودان تقريبًا. منهم حوالي 2.2 مليون لجأوا إلى دول الجوار، خاصة أوغندا، التي استقبلت بمفردها أكثر من مليون لاجئ. (Justin, 2018).

من هنا تحوّلت قضية اللاجئين إلى **تحدٍ جيوسياسي، حيث شكلت ضغوطًا على دول الجوار التي تستضيف أعدادًا ضخمة من اللاجئين**. فعلى سبيل المثال، أُجبرت أوغندا، التي تُعرف بسياساتها المرحّبة باللاجئين، على توفير الموارد والمأوى لأعداد متزايدة من اللاجئين، ما أثّر على بنيتها التحتية الاقتصادية والاجتماعية. في الوقت ذاته، استغلت بعض الأطراف الإقليمية والدولية هذه الأزمة لتحقيق مكاسب سياسية

أو اقتصادية، من خلال تقديم مساعدات مشروطة أو استخدام اللاجئين كورقة ضغط في المفاوضات. (Yara Rizk, 2023).

في داخل جنوب السودان، تحول ملايين النازحين إلى عبء اقتصادي واجتماعي كبير. فقد اضطروا للعيش في مخيمات تفتقر إلى أدنى مقومات الحياة الإنسانية، حيث انتشرت الأمراض والمجاعة، خاصة في المناطق المتضررة بالنزاع. **وفقًا لتقرير الأمم المتحدة لعام 2018**، أدى النزوح إلى تفاقم أزمة الأمن الغذائي، حيث أصبح نحو 7 ملايين شخص (أي ثلثي السكان) مهددين بالجوع. كما تضررت البنية التحتية التعليمية والصحية، حيث أغلقت العديد من المدارس والمراكز الصحية أبوابها نتيجة النزاع وتهجير السكان. (Samuel Hall, 2022)

3-الأبعاد الجيوسياسية لأزمة اللاجئين:

تشكل أزمة اللاجئين والنازحين تحديًا جيوسياسيًا معقدًا لأنها ترتبط بتداخل عوامل داخلية وخارجية. من ناحية، يعكس النزوح الداخلي فشل الحكومة في تحقيق الاستقرار وبناء مؤسسات قوية قادرة على حماية المواطنين وضمان حقوقهم الأساسية. ومن ناحية أخرى، أدى انتشار اللاجئين إلى زيادة الضغوط على الدول المجاورة، مثل السودان، الذي يعاني هو الآخر من مشكلات اقتصادية وأمنية، مما جعل من أزمة اللاجئين عاملًا يُفاقم التوترات الإقليمية.

كذلك، تسببت هذه الأزمة في تدخل العديد من الأطراف الدولية، حيث سعت الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية لتقديم المساعدات، ولكن ذلك لم يخلُ من تأثيرات سياسية. على سبيل المثال، فرض مجلس الأمن عقوبات على الأطراف المتنازعة في جنوب السودان، وحاول الضغط لتحقيق تسوية سلمية، إلا أن النتائج كانت محدودة، في ظل تعنت الأطراف المحلية واستمرار الصراع.

بحلول عام 2023، تُظهر التقارير الصادرة عن المنظمات الدولية، مثل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)، أن جنوب السودان لا يزال يشهد أكبر أزمة نزوح في إفريقيا. حيث بلغ عدد اللاجئين الذين فروا إلى دول الجوار نحو 2.2 مليون شخص، بينما ارتفع عدد النازحين داخليًا إلى 2 مليون شخص، يعيش معظمهم في ظروف قاسية داخل مخيمات مؤقتة تفتقر إلى المياه النظيفة، الغذاء، والخدمات الصحية الأساسية. (Iwuoha, Victor, 2019)

تؤكد التقارير أن ولايات مثل أعالي النيل والوحدة وجونقلي ما زالت الأكثر تأثرًا، حيث تشهد هذه المناطق توترات متكررة بسبب استمرار الاشتباكات بين الفصائل المسلحة والتنافس على الموارد الطبيعية

مثل المياه والمراعي. هذا التدهور الأمني جعل من العودة الطوعية للنازحين أمرًا صعبًا للغاية، إذ إن أغلب المناطق تفتقر إلى الأمان، بالإضافة إلى الدمار الكبير الذي لحق بالبنية التحتية.

4-تأثير الأزمة على التنمية والاستقرار الداخلي:

من الناحية الاقتصادية، أثرت أزمة النازحين على القدرة التنموية لجنوب السودان بشكل كبير، حيث أدت الهجرات المتكررة إلى تعطيل الإنتاج الزراعي في العديد من المناطق الخصبة. فعلى سبيل المثال، كانت ولايات الاستوائية الوسطى والجنوبية من أبرز مناطق الإنتاج الزراعي، لكنها شهدت موجات نزوح واسعة أدت إلى توقف الزراعة وتفاقم أزمة الأمن الغذائي. وفقًا لتقديرات الأمم المتحدة لعام 2023، أصبح حوالي 7.8 مليون شخص في جنوب السودان مهددين بالجوع، بسبب النزوح المتكرر الذي حرمهم من الوصول إلى أراضيهم الزراعية. (أحمد محمد، 2019)

بالإضافة إلى ذلك، أضرّ النزوح بالبنية التحتية الأساسية، حيث تعرضت المدارس، المراكز الصحية، والطرق للتدمير أو الإهمال نتيجة غياب الاستقرار. تشير التقارير إلى أن حوالي 60% من المدارس في المناطق المتأثرة بالنزاع أُغلقت تمامًا، مما حرم مئات الآلاف من الأطفال من حقهم في التعليم، وأدى إلى تراجع معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة. هذا الواقع لا يهدد فقط التنمية الحالية، بل يضع مستقبل الأجيال القادمة على المحك، حيث يخلق أزمة بشرية طويلة الأمد تُضعف من قدرة البلاد على النهوض مجددًا. (أحمد محمد، 2019)

على الصعيد الصحي، تفاقمت الأزمة الإنسانية داخل مخيمات النازحين، التي تفتقر إلى الخدمات الصحية الأساسية. انتشار الأمراض مثل الكوليرا والملاريا زاد من معدلات الوفيات، خصوصًا بين الأطفال وكبار السن. كما أن عدم قدرة الدولة على تقديم خدمات الرعاية الصحية أدى إلى اعتماد شبه كامل على المنظمات الدولية، التي تُواجه بدورها تحديات لوجستية ومالية كبيرة.

من الناحية السياسية، تسبب النزوح في زيادة التوترات العرقية والاجتماعية بين القبائل المختلفة، حيث تُعتبر الموارد المحدودة في مناطق الاستقرار الجديدة عاملًا رئيسيًا للاحتكاك بين النازحين والسكان الأصليين. أدى هذا الوضع إلى تفاقم الانقسامات المجتمعية وتعقيد جهود المصالحة الوطنية. على سبيل المثال، في ولاية جونقلي، نشبت صراعات على الأراضي والمياه بين القبائل الأصلية والمجموعات النازحة، مما ساهم في استمرار العنف وعدم الاستقرار. (مركز فاروس للدراسات الاستراتيجية، 2023)

رابعاً: قضايا الحدودية والأمنية

تُعد القضايا الحدودية والأمنية من أكبر التحديات الجيوسياسية التي تواجه جنوب السودان، خاصة بعد انفصاله عن السودان في عام 2011. فعلى الرغم من التوصل إلى اتفاق السلام بين الطرفين، ظلت الحدود بينهما مصدرًا للصراعات، مما أدى إلى خلق أزمات أمنية وسياسية متواصلة أثرت على استقرار المنطقة **على نحو التالي:**

1- انتشار الأسلحة والميليشيات المسلحة:

يعد انتشار الأسلحة والميليشيات المسلحة من أبرز التحديات الأمنية التي تواجه جنوب السودان منذ انفصاله عن السودان في عام 2011. فقد أدى الصراع الطويل الذي سبق الانفصال إلى تدفق كميات هائلة من الأسلحة إلى المنطقة، مما خلق بيئة خصبة لظهور وانتشار الجماعات المسلحة.

حيث بدأت هذه المشكلة تتفاقم بشكل ملحوظ منذ اندلاع الحرب الأهلية في جنوب السودان في ديسمبر 2013، **حيث انقسم الجيش الوطني لجنوب السودان إلى فصائل متحاربة. فعلى سبيل المثال، انشق الجنرال بيتر غاديت عن الجيش الحكومي وشكل ميليشيا مسلحة في ولاية الوحدة، مما أدى إلى اشتباكات دامية مع القوات الحكومية.** (إنجي أحمد، 2024)

وفي عام 2016، شهدت العاصمة جوبا اشتباكات عنيفة بين القوات الموالية للرئيس سلفا كير وتلك الموالية لنائبه السابق رياك مشار، مما أدى إلى مقتل المئات وتشريد عشرات الآلاف. هذه الأحداث أظهرت مدى سهولة حصول الجماعات المسلحة على الأسلحة وقدرتها على زعزعة استقرار البلاد. ومع استمرار الصراع، ازداد عدد الميليشيات المسلحة في مختلف أنحاء البلاد. ففي عام 2017، ظهرت جماعة مسلحة تطلق على نفسها اسم "**جيش خلاص جنوب السودان" في منطقة الاستوائية الكبرى، مما زاد من تعقيد الوضع الأمني في تلك المنطقة.(Craze, Joshua, 2019)**

وعلى الرغم من توقيع اتفاق سلام متجدد في سبتمبر 2018، استمرت مشكلة انتشار الأسلحة والميليشيات المسلحة. ففي عام 2019، أشارت تقارير الأمم المتحدة إلى استمرار تدفق الأسلحة إلى جنوب السودان، مما يقوض جهود بناء السلام. وفي عام 2020، شهدت ولاية جونقلي اشتباكات عنيفة بين ميليشيات قبلية مسلحة، مما أدى إلى مقتل وتشريد الآلاف. هذه الأحداث سلطت الضوء على التحدي المستمر المتمثل في نزع سلاح المجتمعات المحلية وإعادة دمج المقاتلين السابقين في المجتمع. **ومع حلول عام 2021**، بدأت الحكومة الانتقالية في جنوب السودان تنفيذ برنامج لنزع السلاح وتسريح المقاتلين وإعادة

دمجهم، لكن التقدم كان بطيئًا بسبب نقص التمويل والتحديات اللوجستية. وفي أواخر عام 2022، أشارت تقارير إلى أن العديد من الميليشيات المسلحة لا تزال نشطة في مناطق مختلفة من البلاد، خاصة في ولايات أعالي النيل وجونقلي والوحدة. إن استمرار هذه المشكلة يشكل تحديًا كبيرًا أمام جهود بناء السلام والاستقرار في جنوب السودان. فمع كل حادث عنف جديد، تزداد الحاجة الملحة إلى معالجة جذور المشكلة، بما في ذلك الفقر والتهميش وغياب فرص التنمية، إلى جانب تعزيز سيادة القانون وبناء مؤسسات الدولة القادرة على فرض الأمن وحماية المواطنين. (الأمم المتحدة لحفظ السلام، نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج، 2024)

2- حركة ديفيد ياو ياو (2012-2014):

تعد حركة ديفيد ياو ياو مثالاً بارزاً على التحديات الأمنية التي واجهت جنوب السودان في السنوات الأولى بعد استقلاله. بدأت هذه الحركة في عام 2012 عندما تمرد ديفيد ياو ياو، وهو ضابط سابق في الجيش الشعبي لتحرير السودان، ضد الحكومة المركزية في جوبا. حيث كان ياو ياو ينتمي إلى قبيلة المورلي في ولاية جونقلي، وقد ادعى أن حكومة جنوب السودان تهمش مجتمعه وتحرمه من التنمية والخدمات الأساسية. في أغسطس 2012، أعلن ياو ياو تمرده رسمياً وشكل حركة مسلحة عرفت باسم "**حركة الديمقراطية في جنوب السودان / جيش الدفاع عن جنوب السودان**"(المركز الديمقراطي العربي، التحديات الأمنية في جنوب السودان، 2015).

سرعان ما اندلعت اشتباكات عنيفة بين قوات ياو ياو والجيش الحكومي في ولاية جونقلي. في مارس 2013، شنت قوات ياو ياو هجوماً على مدينة بيبور، عاصمة ولاية بيبور الكبرى آنذاك، مما أدى إلى نزوح آلاف المدنيين وتفاقم الأزمة الإنسانية في المنطقة. استمر الصراع طوال عام 2013، حيث تمكن ياو ياو من السيطرة على مناطق واسعة في ولاية جونقلي. وقد أدى هذا التمرد إلى تشريد عشرات الآلاف من المدنيين وتعطيل الحياة اليومية في المنطقة. كما أثار هذا الصراع مخاوف من تفكك جنوب السودان الوليد على أسس عرقية وقبلية (المركز الديمقراطي العربي، التحديات الأمنية في جنوب السودان، 2015).

في يناير 2014، وبعد مفاوضات مكثفة، تم التوصل إلى اتفاق سلام بين حكومة جنوب السودان وحركة ياو ياو. وافق ياو ياو على وقف القتال وتسليم أسلحته مقابل عفو عام وإدماج قواته في الجيش الوطني. لذلك يعد تمرد ياو ياو مثالاً واضحاً على التحديات التي واجهت جنوب السودان في بناء دولة

موحدة بعد الاستقلال. فقد كشف هذا الصراع عن عمق الانقسامات العرقية والقبلية، وضعف سيطرة الحكومة المركزية على أجزاء من البلاد، وسهولة تحول المظالم المحلية إلى تمرد مسلح في ظل انتشار الأسلحة. (مجلة دراسات الجامعة الأردنية العلاقات بين دولتي السودان وجنوب السودان، 2024)

3- التوترات الحدودية مع السودان:

أدى النزاع حول منطقة "**أبيي**" إلى تفاقم الأوضاع الأمنية. أبيي تُعد منطقة غنية بالنفط وموقعًا استراتيجيًا بين السودان وجنوب السودان. في مايو 2011، وقبل شهرين من إعلان الاستقلال، اقتحمت القوات السودانية المنطقة، مما أدى إلى نزوح جماعي لسكان المنطقة من قبائل الدينكا نقوك. رغم الجهود الدولية لتسوية النزاع، ظلت أبيي نقطة توتر دائمة بين الطرفين، وتكررت المواجهات حتى بعد الاستقلال. (Kumsa, Alemayehu, 2017)

بالرغم من ذلك لم تقتصر التوترات الحدودية بين جنوب السودان والسودان على المناطق المتنازع عليها كأبيي فحسب، بل امتدت لتشمل عدة مناطق أخرى على طول الحدود بين البلدين. تعد منطقة **كافيا كينجي** إحدى هذه المناطق الساخنة، حيث تقع على الحدود بين ولاية غرب بحر الغزال في جنوب السودان وإقليم دارفور في السودان. شهدت هذه المنطقة اشتباكات عنيفة في عام 2013 بين القوات السودانية وقوات جنوب السودان، مما سلط الضوء على عدم وضوح ترسيم الحدود بعد انفصال جنوب السودان. (Kumsa, Alemayehu, 2017)

وفي الجهة الشرقية من الحدود، برزت منطقة جودة كنقطة توتر أخرى. حيث تقع هذه المنطقة على الحدود بين ولاية أعالي النيل في جنوب السودان وولاية النيل الأبيض في السودان. وقد شهدت توترات متكررة، لا سيما في عام 2017، عندما تبادل الطرفان اتهامات خطيرة بالتوغل عبر الحدود، مما زاد من حدة التوتر بين البلدين.

أما معبر جوكو، الذي يربط بين ولاية الوحدة في جنوب السودان وجنوب كردفان في السودان، فقد شكل نقطة احتكاك أخرى. حيث تعرض هذا المعبر الحدودي الهام لإغلاقات متكررة بسبب الخلافات الأمنية والسياسية المستمرة بين الدولتين، مما أثر سلبًا على حركة التجارة وتنقل المواطنين. وفي **منطقة الرنك**، الواقعة على الحدود بين ولاية أعالي النيل في جنوب السودان وولاية النيل الأبيض في السودان، اندلعت اشتباكات متقطعة أججت التوترات بين البلدين. كان عام 2014 شاهدًا على تصاعد هذه التوترات،

حيث وجه كل طرف اتهامات للآخر بالتعدي على أراضيه، مما أدى إلى حالة من عدم الثقة المتبادلة. (Small Arms Survey, 2017)

خريطة رقم (3) توضح مناطق الصراع في جنوب السودان حتى ديسمبر 2013، حيث تأثرت العديد من الولايات بالعنف والنزاع المسلح. تُبرز هذه الخريطة عدد المشردين الذي بلغ 81,000 شخص في تلك الفترة. المناطق المظللة باللون البرتقالي تمثل الولايات الأكثر تضررًا من النزاعات، وهي تشمل أعالي النيل والوحدة وجونقلي وغيرها.

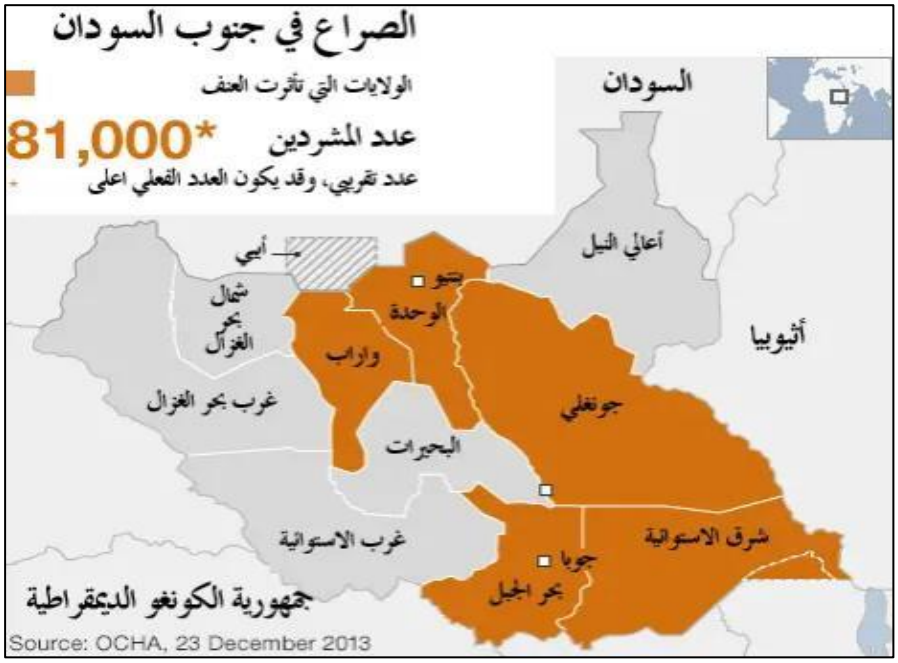

Source:OCHA, **South Sudan crisis Situation Report as of 23 December 2013** Report, number 3, Available on: https://reliefweb.int/report/south-sudan-republic/south-sudan-crisis-situation-report-23-december-2013-report-number-3 , date of view; 22/10/2024.

إن استمرار هذه التوترات في المناطق الحدودية يعود إلى عدة عوامل متشابكة. فعدم وضوح ترسيم الحدود بشكل دقيق بعد انفصال جنوب السودان خلق فراغًا قانونيًا وإداريًا استغلته أطراف مختلفة. كما أن وجود موارد طبيعية ومراعٍ في بعض هذه المناطق الحدودية جعلها محل نزاع بين المجتمعات المحلية على جانبي الحدود، مما زاد من تعقيد الوضع. رغم الجهود الدبلوماسية المتكررة لتهدئة التوترات في هذه المناطق الحدودية، إلا أنها ظلت مصدرًا مستمرًا للقلق بين البلدين. هذا الوضع يؤكد الحاجة الملحة إلى إيجاد حل شامل وعادل للقضايا الحدودية، يأخذ في الاعتبار المصالح الأمنية والاقتصادية لكلا البلدين، ويضمن حقوق المجتمعات المحلية في العيش والتنقل بسلام.

خامساً: قضايا الأمن الغذائي والتحديات الاقتصادية

تُعد قضية الأمن الغذائي والتحديات الزراعية في جنوب السودان من أبرز القضايا الجيوسياسية التي تعكس تداخل الأبعاد المحلية والإقليمية والدولية. فمنذ استقلال جنوب السودان في 9 يوليو 2011، وُجهت الدولة الجديدة بتحديات ضخمة تتعلق بتوفير الغذاء لشعبها، وذلك بسبب النزاعات الداخلية المستمرة، والتغيرات المناخية الحادة، وتراجع الاستثمار في القطاع الزراعي. هذه العوامل، إلى جانب اعتماد الاقتصاد بشكل رئيسي على النفط، جعلت قضية الأمن الغذائي محورية في الاستقرار السياسي والاجتماعي.

عند إعلان الاستقلال، كان جنوب السودان يمتلك إمكانيات زراعية هائلة، حيث تقدر مساحة الأراضي الصالحة للزراعة بأكثر من 70% من إجمالي مساحة الدولة. ورغم هذه الإمكانيات، فإن الزراعة كانت تمثل فقط 15% من الناتج المحلي الإجمالي، مما يعكس ضعف الاستغلال الفعلي للموارد الزراعية. ومع بداية الحرب الأهلية في ديسمبر 2013 شهدت مناطق مثل ولايات أعالي النيل والوحدة وجونقلي – التي تُعتبر من أهم المناطق الزراعية – تدميرًا واسعًا للبنية التحتية الزراعية، ونهبًا للمحاصيل، ونزوحًا قسريًا للمزارعين. مع انعدام الأمن وانتشار المليشيات المسلحة، توقفت الأنشطة الزراعية بشكل شبه كامل، مما أدى إلى نقص حاد في الإمدادات الغذائية. (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2023)

بحلول عام 2014، قدرت الأمم المتحدة أن حوالي 3.7 مليون شخص في جنوب السودان كانوا يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد، وهو رقم تضاعف لاحقًا بسبب تصاعد الحرب واستمرارها لسنوات. على سبيل المثال، في عام 2017، أعلنت الأمم المتحدة عن حالة مجاعة في أجزاء من ولاية الوحدة، حيث كان أكثر من 100,000 شخص مهددين بالموت جوعًا، بينما احتاج مليون شخص إلى مساعدات غذائية عاجلة لتجنب الكارثة. (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2023)

على الصعيد الجيوسياسي، أثرت أزمة الأمن الغذائي في جنوب السودان على العلاقات الإقليمية مع الدول المجاورة. **فعلى سبيل المثال**، استقبلت أوغندا وكينيا كميات كبيرة من اللاجئين الفارين من مناطق النزاع، مما زاد من الضغوط الاقتصادية والسياسية على هذه الدول. بالإضافة إلى ذلك، أصبحت المعونات الغذائية الدولية وسيلة ضغط سياسية من قبل القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، حيث استخدمت المساعدات الإنسانية أداة للتأثير على سياسات الحكومة السودانية الجنوبية. في الوقت ذاته، استغل المتمردون والجماعات المسلحة أزمة الغذاء لتجنيد الشباب وتوسيع نفوذهم في المناطق الريفية. (United Nations Development Programme, 2022)

كما ساهم التغير المناخي في تفاقم أزمة الأمن الغذائي في جنوب السودان، حيث أصبحت آثاره ملموسة بشكل متزايد خلال العقد الماضي. فقد شهدت البلاد تقلبات مناخية حادة تراوحت بين موجات الجفاف الشديد والفيضانات الكارثية، مما أدى إلى تدمير المحاصيل وتشريد المزارعين وإلحاق أضرار بالغة بالبنية التحتية الزراعية الهشة أصلاً.

وتعتبر أحداث عام 2021 مثالاً صارخاً على حجم الكارثة، حيث اجتاحت الفيضانات مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية في ولايات أعالي النيل وجونقلي والوحدة. هذه المناطق، التي تعد من أهم المناطق الزراعية في البلاد، تحولت إلى بحيرات اصطناعية، مما أدى إلى تدمير المحاصيل وإغراق المراعي وتشريد عشرات الآلاف من المزارعين والرعاة. وقد قدرت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) أن هذه الفيضانات وحدها تسببت في خسائر تقدر بملايين الدولارات في القطاع الزراعي. (**FAO**.Strengthening Plant Health Systems in South Sudan, 2024)

شكل رقم (3) يوضح الفروقات النسبية في كميات الأمطار بين السنوات والمعدل طويل الأمد في مختلف المناطق، مما ينعكس بشكل كبير على الزراعة والأمن الغذائي في البلاد.

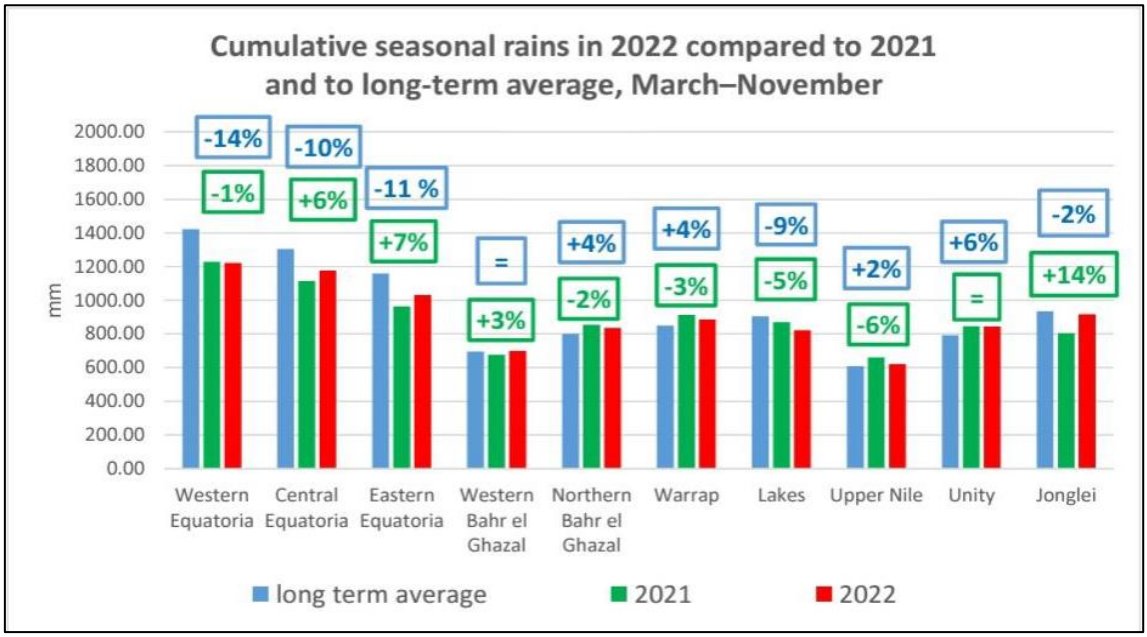

Source: Food and Agriculture Organization of the United Nations, World Food Programme, and South Sudan Ministry of Agriculture and Food Security. South Sudan 2022 Crop and Food Security Assessment Mission (CFSAM): Summary of Findings. 2022. Pp; 5, Available on ; https://www.climis-southsudan.org/uploads/publications/CFSAM_2022_-_Summary_of_Findings.pdf?utm_source=chatgpt.com , date of view: 24/10/2024.

يظهر من البيانات في عام 2019، كانت نسبة المتضررين تشكل حوالي 55% من إجمالي السكان، وهي نسبة عالية تعكس التحديات الحادة التي واجهها السكان في ذلك العام بسبب الفيضانات والصدمات البيئية الأخرى. لكن في عام 2020، شهدت هذه النسبة انخفاضًا إلى 47%، بحلول عام 2022، وصلت النسبة إلى ذروتها عند 62%، على الرغم من ذلك، انخفضت النسبة بشكل كبير في عام 2023 إلى 46%. يمكن أن يُعزى هذا الانخفاض إلى تحسين آليات الاستجابة للكوارث، زيادة الدعم الإنساني، وتنفيذ مشاريع التكيف مع التغيرات المناخية.

شكل رقم (4) يوضح نسبة السكان في جنوب السودان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي بين عامي 2019 و2023م.

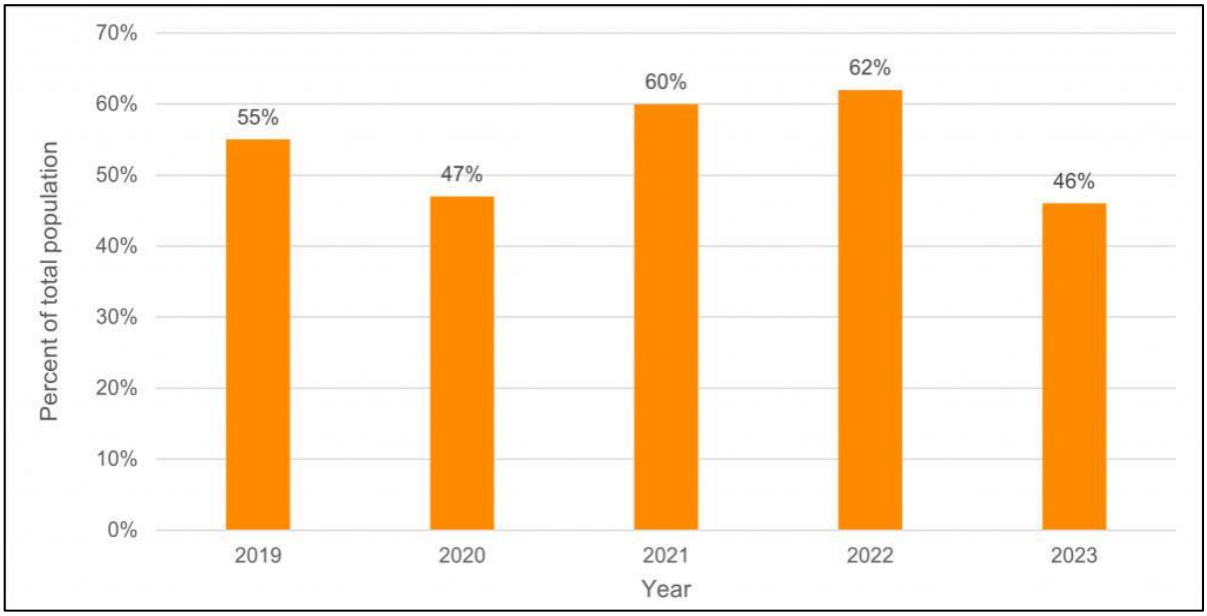

Source: Integrated Food Security Phase Classification. "South Sudan: Acute Food Insecurity Situation for September - November 2023 and Projections for December 2023 - March 2024 and for April - July 2024." **IPC**, November 6, 2023. Accessed December 3, 2024. Available on; https://www.ipcinfo.org/ipc-country-analysis/details

سادساً: إدارة الموارد المائية والعلاقات الإقليمية

شكلت إدارة الموارد المائية في جنوب السودان، منذ استقلالها في عام 2011 وحتى عام 2023، تحديًا جيوسياسيًا معقدًا، حيث كان لتغير المناخ، والنزاعات الداخلية، والعلاقات الإقليمية دور كبير في صياغة هذا التحدي. عند إعلان استقلال جنوب السودان في يوليو 2011، وجدت الدولة نفسها أمام مسؤولية إدارة مواردها المائية، التي تشمل النيل الأبيض، ومنطقة السدود (Sudd)، والمياه الجوفية، وغيرها

من الأنهار الموسمية. ورغم غناها بالمصادر المائية، إلا أن ضعف البنية التحتية والمؤسسات الإدارية جعل من هذه الموارد تحديًا بدلًا من فرصة.

1-الموارد المائية في جنوب السودان وأهميتها الاستراتيجية:

يتمتع جنوب السودان بموارد مائية وفيرة، تعدّ أحد أبرز عناصره الطبيعية، حيث تلعب دوراً حيوياً في حياة السكان واقتصاد دولة جنوب السودان، ويمتد نهر النيل، الذي يعتبر المصدر الرئيسي للمياه في المنطقة عبر أراضي جنوب السودان، مُشكلاً شريان حياة ويمدّ السكان بالمياه العذبة الضرورية للزراعة والاستخدامات اليومية.

يتألف نهر النيل من عدة روافد رئيسية، أبرزها النيل الأبيض، الذي ينبع من بحيرة فيكتوريا ويعبر عبر العديد من الدول قبل الوصول إلى جنوب السودان، يُعتبر النيل الأبيض أحد أكبر المصادر المائية في البلاد، حيث يوفر ما يقرب من 90% من إجمالي احتياجات المياه، بالإضافة إلى ذلك، تساهم الأنهار الصغيرة والجداول المائية والبحيرات في تعزيز هذا النظام، مما يتيح مجموعة متنوعة من الموارد المائية (عباس محمد، 2010)

2-التحديات والنزاعات حول تقاسم مياه:

في السنوات الأولى بعد الاستقلال، سادت حالة من عدم الاستقرار السياسي بسبب النزاعات مع السودان حول الحدود وتقاسم الموارد. كان **نهر النيل الأبيض** محورًا أساسيًا لهذه النزاعات، حيث تعتمد السودان بشكل كبير على المياه المتدفقة من الجنوب. ورغم توقيع اتفاقية التعاون الفني بين البلدين عام 2012، إلا أن الخلافات استمرت، خاصة في ظل انعدام آلية واضحة لتقاسم المياه. في الوقت نفسه، كانت مصر تراقب تطورات الوضع عن كثب، حيث تخشى من أن يؤدي أي تغيير في إدارة جنوب السودان لمواردها المائية إلى تقليص حصة مصر التاريخية من مياه النيل.(Dirwai, T.L., Kanda, 2021)

مع اندلاع الحرب الأهلية في جنوب السودان عام 2013، تفاقمت الأزمة. حيث تعطلت المشروعات التنموية المتعلقة بالمياه، مثل استئناف العمل في مشروع قناة جونقلي الذي كان يُنظر إليه كوسيلة لزيادة التدفقات المائية إلى السودان ومصر، لكنه واجه اعتراضات محلية بسبب تأثيراته البيئية والاجتماعية. هذا الصراع الداخلي جعل من الصعب على جنوب السودان تطوير سياسات مائية فعالة أو الدخول في مفاوضات بناءة مع جيرانه.(Dirwai, T.L., Kanda, 2021)

في عام 2015، بدأت إثيوبيا، التي كانت تعمل على بناء سد النهضة، في السعي لتعزيز تعاونها مع جنوب السودان. حيث رأت إثيوبيا في جنوب السودان شريكًا استراتيجيًا يمكن أن يدعم موقفها في مواجهة مصر والسودان. وقعت الدولتان اتفاقيات مبدئية لتعزيز التعاون في مجال إدارة المياه والطاقة، مما أثار مخاوف مصرية بشأن تأثير هذا التعاون على تدفق مياه النيل. في المقابل، حاولت مصر خلال الفترة نفسها توسيع نفوذها في جنوب السودان من خلال دعم مشاريع مائية صغيرة مثل حفر الآبار وتوفير محطات لمعالجة المياه. (Groundwater Resources Assessment for Sustainable Development in South Sudan, 2020)

كما شكل عام 2020 نقطة تحول في المشهد المائي بجنوب السودان، حيث ضربت البلاد فيضانات كارثية غمرت مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية وأثرت على ملايين السكان. أدت هذه الكوارث الطبيعية إلى نزوح آلاف الأشخاص، مما أثار قلق المجتمع الدولي بشأن الاستقرار الإنساني في المنطقة. في هذا السياق، زادت الحاجة إلى تعاون إقليمي لمعالجة تأثيرات تغير المناخ، لكن العلاقات المتوترة بين دول حوض النيل عرقلت هذه الجهود.

في عام 2021، أعيد فتح ملف قناة جونقلي مجددًا، حيث أعربت مصر والسودان عن اهتمامهما باستئناف المشروع باعتباره حلاً لتقليل فقد المياه بسبب التبخر في منطقة السدود. ومع ذلك، استمرت التحديات الداخلية في جنوب السودان، حيث رفضت بعض المجتمعات المحلية المشروع بسبب المخاوف البيئية والاجتماعية. كما أن استمرار النزاعات القبلية أعاق أي تقدم يُذكر. (South Sudan Water Resources Profile, **Globalwaters.org**, 2023)

بحلول عام 2022، تصاعدت أهمية جنوب السودان في الساحة الجيوسياسية الإقليمية، حيث وجدت البلاد نفسها في مركز النزاعات بين إثيوبيا ومصر بشأن سد النهضة. أدركت جوبا أنها تمتلك ورقة ضغط سياسية مهمة يمكن استخدامها للحصول على دعم دولي لمشروعاتها التنموية. لكن ضعف البنية التحتية الإدارية والسياسية جعل من الصعب استغلال هذه الفرصة بشكل فعال.

المحور الثانى

مواقف السياسة الخارجية المصرية تجاه قضايا جنوب السودان

أولاً: السياق التاريخي لتطور العلاقات المصرية مع دولة جنوب السودان

تمتد العلاقات المصرية مع دولة جنوب السودان جذورها إلى مراحل تاريخية طويلة ومعقدة، حيث لعبت الجغرافيا ودور نهر النيل دورًا محوريًا في تشكيل هذه العلاقة. فمنذ العصور الفرعونية، أدركت مصر أهمية المناطق الجنوبية بوصفها مصادر المياه التي تغذي نهر النيل. كان النيل شريان الحياة بالنسبة للمصريين القدماء، وكانت السيطرة على منابعه وتأمين تدفقه الدائم هدفًا استراتيجيًا.

في القرن التاسع عشر، ومع بداية التوسع المصري في عهد محمد علي باشا، اتجهت الحملات المصرية جنوبًا لاستكشاف منابع النيل وضمان السيطرة عليها. وفي هذا السياق، تم إرسال حملات استكشافية، مثل حملة إسماعيل باشا عام 1839، التي سعت إلى توسيع النفوذ المصري في مناطق السودان الحالية، بما في ذلك جنوب السودان. هذا التوسع عزز الوجود المصري في المناطق الجنوبية وارتبط بمحاولات لإدارة مياه النيل بشكل أكثر فاعلية. (عبد الحكيم عبد الله، 2012)

مع توقيع اتفاقية الحكم الثنائي بين مصر وبريطانيا عام 1899، خضع السودان لحكم مشترك، وأصبحت مصر مسؤولة عن تأمين وحدة السودان والحفاظ على استقرار المنطقة الجنوبية لضمان تدفق مياه النيل دون عوائق. ومع ذلك، كانت السياسات البريطانية في جنوب السودان تهدف إلى فصل الجنوب عن الشمال ثقافيًا ودينيًا، مما أثر على العلاقة بين مصر والمناطق الجنوبية بشكل غير مباشر. (عبد الحكيم عبد الله، 2012)

بعد استقلال السودان عام 1956، ظلت مصر تنظر إلى السودان، بما في ذلك مناطقه الجنوبية، كجزء لا يتجزأ من استراتيجية الحفاظ على أمنها المائي. ورغم اندلاع الحرب الأهلية الأولى بين الشمال والجنوب في السودان عام 1955 واستمرارها حتى 1972، حافظت مصر على علاقاتها مع الحكومات المركزية في الخرطوم، لكنها أبقت قنوات اتصال مع القادة الجنوبيين لضمان استمرار تدفق المياه والحفاظ على استقرار منطقة النيل. (جعفر محمد أرباب، 2019)

في عام 1972، وبعد توقيع اتفاقية أديس أبابا التي أنهت الحرب الأهلية الأولى، بدأ جنوب السودان يشهد فترة من الاستقرار النسبي. خلال هذه الفترة، عملت مصر على تعزيز حضورها الثقافي

والتعليمي في الجنوب من خلال إرسال البعثات التعليمية والدعم الفني، مما ساهم في بناء علاقات إيجابية مع السكان الجنوبيين.(Johnson, Douglas H, 2011)

مع اندلاع الحرب الأهلية الثانية في السودان عام 1983، والتي استمرت حتى توقيع اتفاقية السلام الشامل عام 2005، ازدادت أهمية جنوب السودان في السياسة المصرية. أدركت مصر أن استقلال الجنوب المحتمل قد يعيد تشكيل المشهد الإقليمي ويؤثر على حصتها من مياه النيل. لذلك، بدأت مصر في التواصل مع الحركات الجنوبية، مثل الحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة جون قرنق، لضمان الحفاظ على مصالحها الاستراتيجية.

في عام 2005، مع توقيع اتفاقية السلام الشامل بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان، والتي مهدت الطريق لاستقلال جنوب السودان، بدأت مصر في تكثيف تواصلها مع القادة الجنوبيين. حيث زار الرئيس المصري حسني مبارك جوبا عام 2006، وهي زيارة تاريخية أكدت دعم مصر لوحدة السودان، لكنها أظهرت أيضًا استعدادها للتعامل مع أي سيناريو سياسي قد ينتج عن الانفصال.(Ahmed, Abdel Ghaffar M, 2010)

في عام 2011، ومع إعلان استقلال جنوب السودان، كانت مصر من أوائل الدول التي اعترفت بالدولة الجديدة. قدمت القاهرة دعمًا سياسيًا واقتصاديًا مكثفًا لجوبا في إطار تعزيز العلاقات الثنائية، وركزت جهودها على التعاون المائي. تم تنفيذ مشاريع مشتركة مثل حفر الآبار ومحطات المياه، والتي تهدف إلى تعزيز البنية التحتية المائية لجنوب السودان.

بين عامي 2013 و2018، ومع اندلاع الحرب الأهلية في جنوب السودان، لعبت مصر دورًا دبلوماسيًا في محاولة لتقريب وجهات النظر بين الأطراف المتنازعة. كما استمرت في تقديم المساعدات الإنسانية والدعم الفني في مجالات الزراعة والمياه، مما ساعد على تعزيز علاقتها مع القيادة الجنوبية. **في عام 2020**، ومع تصاعد أزمة سد النهضة الإثيوبي، أصبحت جنوب السودان محورًا استراتيجيًا في السياسة المصرية. ركزت القاهرة على تعزيز التعاون مع جوبا لضمان استمرار تدفق مياه النيل، حيث قدمت دعمًا إضافيًا في مجالات الزراعة والمياه والبنية التحتية. (الهيئة العامة للاستعلامات، مصر وجمهورية جنوب السودان، 2020)

مع حلول عام 2023، باتت العلاقات المصرية مع جنوب السودان أكثر استقرارًا واستراتيجية. استمرت مصر في تنفيذ مشاريع تنموية في مجالات الطاقة والمياه والتعليم، بينما دعمت جوبا في تطوير

سياساتها المائية لضمان إدارة مستدامة للموارد المائية. هذا التطور يعكس التحول التاريخي في العلاقة بين البلدين، حيث بات جنوب السودان شريكًا أساسيًا لمصر في معادلة الأمن المائي والإقليمي.

ثانياً : مواقف السياسة الخارجية المصرية تجاه قضايا جنوب السودان

تتنوع مواقف السياسة الخارجية المصرية تجاه قضايا جنوب السودان لتشمل عدة جوانب محورية. يتم تصنيف هذه المواقف إلى مجالات رئيسية تمثل أبعاد التعاون والدعم بين البلدين، مع التركيز على المصالح الاستراتيجية المشتركة، خاصة في سياق المياه والأمن الإقليمي. **ويمكن توضيح هذه المواقف كالتالي:**

1- دعم الاستقرار السياسي في جنوب السودان:

تتسم السياسة الخارجية المصرية تجاه قضايا جنوب السودان بتوجهها الداعم للاستقرار السياسي والاقتصادي لهذا البلد الناشئ، مستندة إلى العلاقات التاريخية بين البلدين والمصالح المشتركة، خاصة فيما يتعلق بمياه نهر النيل والأمن الإقليمي.

بدأت ملامح هذا الدعم تتضح منذ انفصال جنوب السودان عن السودان في عام 2011، حيث كانت مصر من أوائل الدول التي اعترفت بالدولة الجديدة. كان هذا الاعتراف بمثابة تأكيد على دعم مصر لاستقلال جنوب السودان وحق شعبه في تقرير المصير، كما تم تعزيز هذا الاعتراف من خلال زيارات دبلوماسية رفيعة المستوى بين القاهرة وجوبا. **على سبيل المثال**، زار الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي جنوب السودان في نوفمبر 2020، وهي الزيارة الأولى من نوعها لرئيس مصري إلى جوبا، لتأكيد التزام مصر بدعم استقرار جنوب السودان وتعزيز العلاقات الثنائية. (محمد كمال، 2022)

في السنوات التي أعقبت استقلال جنوب السودان، واجهت البلاد تحديات سياسية وأمنية كبيرة، بما في ذلك اندلاع الحرب الأهلية في عام 2013. لعبت مصر دوراً محورياً في دعم جهود السلام والمصالحة الوطنية في جنوب السودان، إذ شاركت في جهود الوساطة التي قادتها منظمة "الإيجاد" (الهيئة الحكومية للتنمية) وأيدت اتفاقية السلام الموقعة في عام 2018. كما قامت مصر بتقديم الدعم الفني والتدريب للكوادر الحكومية والعسكرية في جنوب السودان، لتعزيز قدراتها في إدارة شؤون الدولة وتحقيق الاستقرار الداخلي. (محمد كمال، 2022)

بالإضافة إلى ذلك، ركزت مصر على تقديم المساعدات الإنسانية والتنموية لشعب جنوب السودان في أوقات الأزمات. **فعلى سبيل المثال**، أنشأت مصر مستشفيات ميدانية في جوبا ومناطق أخرى لتقديم

الرعاية الطبية للمواطنين المتضررين من النزاعات، إلى جانب إرسال قوافل طبية وإغاثية بشكل مستمر. ولم تقتصر الجهود المصرية على الدعم الإنساني فحسب، بل شملت أيضاً دعم البنية التحتية والخدمات الأساسية، حيث قامت مصر بإنشاء مشروعات تنموية مثل حفر الآبار وتوفير الكهرباء، مما أسهم في تحسين الظروف المعيشية في جنوب السودان. (محمد مسعد سالم مصطفى، 2022)

علاوة على ذلك، سعت مصر إلى توثيق التعاون في مجال التعليم والثقافة، إذ استقبلت الجامعات المصرية آلاف الطلاب من جنوب السودان للدراسة في مختلف التخصصات، مقدمة بذلك فرصاً تعليمية مميزة تُسهم في بناء القدرات البشرية لهذا البلد. كما قامت مصر بتقديم منح دراسية ومساعدات ثقافية لتعزيز الروابط بين الشعبين.

على المستوى الإقليمي، شددت السياسة الخارجية المصرية على أهمية استقرار جنوب السودان كجزء لا يتجزأ من استقرار منطقة حوض النيل والقرن الإفريقي. إذ ترى مصر أن استقرار جنوب السودان ينعكس إيجاباً على أمنها المائي، نظراً لارتباط البلدين بنهر النيل الذي يُعد شريان الحياة لكليهما. ومن هذا المنطلق، حرصت مصر على تعزيز التعاون الفني مع جنوب السودان في مجالات إدارة الموارد المائية ومكافحة الفيضانات والجفاف. (مجلة السياسة الدولية، العلاقات بين مصر وجنوب السودان.. الواقع والمستقبل، 2014)

وعليه يمكن القول إن السياسة الخارجية المصرية تجاه جنوب السودان ارتكزت على رؤية استراتيجية شاملة تهدف إلى تحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة في هذا البلد الناشئ. ومن خلال تقديم الدعم السياسي والاقتصادي والتنموي، تعكس مصر التزامها الراسخ تجاه جنوب السودان، ليس فقط كدولة جارة وشريك إقليمي، بل أيضاً كجزء أساسي من منظومة الأمن القومي المصري والإفريقي.

2- التعاون في قضايا الأمن المائي:

يُعد ملف التعاون في قضايا الأمن المائي واحداً من الركائز الأساسية للسياسة الخارجية المصرية تجاه جنوب السودان، نظرًا للأهمية الكبيرة التي يمثلها هذا البلد في معادلة الأمن المائي المصري كجزء لا يتجزأ من حوض نهر النيل. تاريخياً، أدركت مصر أهمية جنوب السودان كمصدر رئيسي لإمدادات المياه، وسعت دائماً إلى الحفاظ على علاقات إيجابية معه لضمان استمرارية التدفق المائي وتحقيق استقرار إقليمي يخدم المصالح المشتركة (Williams, Jacob, 2020)، بالنظر إلى العلاقات المصرية مع جنوب السودان في مجال الأمن المائي، نجد أن هناك جهودًا متسلسلة ومتراكمة عبر السنوات تؤكد حرص مصر

على دعم جنوب السودان في إدارة موارده المائية، مع مراعاة تأثير ذلك على الأمن المائي المصري (عوض، محمود محمد، 2021). **فيما يلي أبرز الأمثلة المرتبطة بهذا التعاون:**

أ. فترة ما بعد استقلال جنوب السودان (2011):

مع إعلان استقلال جنوب السودان في 9 يوليو 2011، بدأت مصر مرحلة جديدة من التعاون. حيث قامت الحكومة المصرية بتمويل مشروعات تطهير المجاري المائية الرئيسية **في مناطق جنوب السودان، مثل بحر الغزال وبحر الجبل، لتحسين التدفق المائي وتقليل الفاقد.** (AU Policy Report, Egypt's Role in Post-Independence South Sudan Water Projects, 2020)

ب. اتفاقية التعاون الثنائي (2014):

تمثل اتفاقية التعاون الثنائي بين مصر وجنوب السودان التي وُقعت في عام 2014 علامة بارزة في مسار العلاقات بين البلدين، خاصة في مجال إدارة الموارد المائية. جاءت هذه الاتفاقية في إطار حرص مصر على تعزيز التعاون مع جنوب السودان (International Water Management Institute, 2021)، الدولة التي أصبحت شريكًا استراتيجيًا في معادلة الأمن المائي المصري بعد استقلالها. وقد تميزت الاتفاقية بتناولها جوانب متعددة من الدعم الفني والتنموي، وهو ما عكس رؤية مصرية شاملة لتعزيز التنمية المستدامة في جنوب السودان. (السيد، عمر محمد، 2018)

ج. مشروعات تطهير المجاري المائية (2015):

في إطار جهود تحسين تدفق مياه النيل وتقليل الفواقد الناتجة عن النباتات المائية، **أطلقت مصر مشروعًا لتطهير بحر الجبل**، أحد الروافد المهمة لنهر النيل. ساعد هذا المشروع جنوب السودان على تحسين استغلال موارده المائية، وفي الوقت ذاته دعم مصر في تحقيق كفاءة أعلى في تدفق المياه.

د. إطلاق مشروعات التنمية المائية (2016):

في عام 2016، وفي إطار جهود مصر لدعم التنمية المائية في جنوب السودان، أطلقت مشروعًا حيويًا لتطهير المجاري المائية في **منطقة بحر الغزال**. يمثل هذا المشروع جزءًا من التعاون الاستراتيجي بين البلدين الذي يهدف إلى تعزيز استغلال الموارد المائية بشكل مستدام وتحقيق التنمية البيئية والاقتصادية.(White, Andrew, 2020) حيث تُعد من المناطق ذات الأهمية المائية الكبيرة في جنوب السودان، كما تحتوي على شبكة واسعة من الأنهار والمجاري المائية التي تلعب دورًا رئيسيًا في الزراعة والصيد وتوفير المياه للسكان المحليين. ومع ذلك، كانت هذه المنطقة تواجه تحديات كبيرة بسبب تراكم

النباتات المائية والعوائق الطبيعية التي أدت إلى تعطيل تدفق المياه، مما زاد من مخاطر الفيضانات وأثر سلبًا على الأنشطة الاقتصادية للسكان المحليين. (محمد، سامح عبد الحميد، 2020)

هـ. مذكرة التفاهم للتعاون في مجال إدارة الموارد المائية (2017):

في عام 2017، وقعت مصر وجنوب السودان مذكرة تفاهم للتعاون في مجال إدارة الموارد المائية، وذلك خلال اجتماع رسمي عُقد في العاصمة جوبا. جاءت هذه المذكرة كجزء من الجهود المستمرة لتعزيز التعاون بين البلدين في مجالات تطوير الموارد المائية والبنية التحتية المرتبطة بها، بما يخدم المصالح المشتركة ويعزز التنمية المستدامة في جنوب السودان. **(مذكرة التفاهم لعام 2017: أهداف وآفاق التعاون بين مصر وجنوب السودان**، 2018)

ركزت مذكرة التفاهم على **عدة محاور استراتيجية** تهدف إلى تحسين استغلال الموارد المائية بشكل مستدام. تضمنت هذه المحاور التعاون في تنفيذ مشروعات الري الحديثة التي يمكن أن تساهم في دعم الزراعة وتوفير الأمن الغذائي. بالإضافة إلى ذلك، اشتملت المذكرة على خطط لتطوير شبكات توزيع المياه وإنشاء سدود صغيرة لتخزين المياه خلال مواسم الأمطار، مما يتيح استخدامها خلال فترات الجفاف. (Wilson, Thomas, 2019)

في إطار هذه المذكرة، التزمت مصر بتقديم الدعم الفني لجنوب السودان، سواء من خلال تدريب الكوادر المحلية أو من خلال إرسال خبراء مصريين للمشاركة في تخطيط وتنفيذ المشروعات. كما تضمنت المذكرة التعاون في مجال الدراسات الهيدرولوجية المتعلقة بتحليل تدفقات المياه وإدارة الفيضانات، وهي قضايا ذات أهمية حيوية لدولة جنوب السودان التي تعاني من تحديات بيئية كبيرة. مذكرة التفاهم هذه لم تكن مجرد وثيقة رسمية، بل كانت تجسيدًا عمليًا لرغبة الطرفين في بناء شراكة مستدامة تُحقق فوائد ملموسة للسكان المحليين، سواء من خلال تحسين الوصول إلى المياه أو تعزيز التنمية الاقتصادية. (International Water Management Institute (IWMI)., 2020)

الخاتمة

خلصت الدراسة إلى أن السياسة الخارجية المصرية تجاه جنوب السودان تتأثر بشكل كبير بالمحددات الإقليمية والدولية، حيث أوضحت أن التدخلات الدولية والمنافسة الإقليمية تلعب دوراً هاماً في تشكيل مواقف مصر، حيث تسعى مصر إلى تحقيق توازن بين حماية مصالحها القومية والتكيف مع الديناميكيات الإقليمية، كما أكدت الدراسة أن العلاقات بين مصر والسودان لا تقتصر على كونها علاقات

ثنائية، بل تمثل حجر الزاوية لدور مصر الإقليمي، خاصة في منطقة حوض النيل. إن تعزيز التعاون المصري السوداني يسهم بشكل مباشر في تقوية موقف مصر تجاه القضايا الجيوسياسية في جنوب السودان، ويتيح لها بناء استراتيجيات أكثر شمولاً وفاعلية لمواجهة التحديات المستقبلية.

بذلك، خلصت الدراسة إلى أن تطوير العلاقات المصرية السودانية ليس فقط ضرورة لتحقيق الأهداف الوطنية المصرية، ولكنه أيضاً خطوة محورية لدعم الاستقرار الإقليمي وضمان استدامة المصالح المشتركة بين مصر والسودان وجنوب السودان، كما أظهرت الدراسة أن مصر تسعى من خلال علاقتها مع السودان إلى تحقيق التكامل الإقليمي الذي يخدم استقرار منطقة حوض النيل ككل، ويقلل من مخاطر التوترات الجيوسياسية التي تهدد مصالحها الاستراتيجية. وقد تبين أن هذه العلاقات تمثل ركيزة أساسية في مواجهة التحديات المتعلقة بتأثير القوى الإقليمية الكبرى، مثل إثيوبيا، التي تلعب دوراً محورياً في قضايا المياه، وأحياناً تكون في موقع التنافس مع مصر. وبالتالي، فإن التنسيق المصري السوداني يعزز من قدرة البلدين على تشكيل مواقف موحدة ومؤثرة في هذه القضايا.

كذلك أظهرت النتائج أن تطور العلاقات الاقتصادية بين مصر وجنوب السودان يعكس التوجه المصري نحو استخدام أدوات التعاون الاقتصادي كوسيلة لدعم الاستقرار السياسي، وتعزيز حضورها الإقليمي، وضمان مصالحها في مجالات الأمن المائي والطاقة والبنية التحتية. كما يُظهر اهتمام مصر بتعزيز التنمية في جنوب السودان رغبتها في المساهمة في بناء دولة قوية ومستقرة تسهم في حماية أمنها القومي في منطقة استراتيجية.

ومن ناحية أخرى، أظهرت الدراسة أن نجاح السياسة الخارجية المصرية في جنوب السودان يعتمد بشكل أساسي على قدرتها على تعزيز الثقة والتعاون مع السودان، وهو ما يعكس الأهمية المتزايدة للشراكة المصرية السودانية في التعامل مع القضايا الإقليمية. وقد أوضحت الدراسة أن مصر تستفيد من هذا التعاون في مواجهة التدخلات الدولية والإقليمية التي قد تؤثر على مصالحها، حيث يساعد التنسيق مع السودان في الحد من نفوذ الأطراف الأخرى التي تسعى لاستغلال الأوضاع في جنوب السودان لتحقيق أهدافها، وختاماً، أشارت الدراسة إلى أن تطور العلاقات المصرية السودانية لا يعد فقط عاملاً مساعداً في تعزيز سياسات مصر الخارجية تجاه جنوب السودان، بل يشكل أداة استراتيجية لتحقيق الاستقرار الإقليمي وتعزيز التعاون بين دول حوض النيل. وخلصت الدراسة إلى أن استمرار هذا التعاون يمثل فرصة كبيرة

لمصر لتعزيز حضورها الإقليمي والدولي، وضمان مصالحها القومية في منطقة تواجه تحديات معقدة تتطلب تضافر الجهود والعمل المشترك لتحقيق الأمن والتنمية المستدامة.

وفيما يتعلق بالرؤية الاستشرافية حول تأثير تطور العلاقات المصرية السودانية تجاه دولة جنوب السودان:

تشير الرؤية الاستشرافية إلى أن تطور العلاقات المصرية السودانية يمكن أن يفرز سيناريوهات متعددة تتأرجح بين التعاون المثمر والتوتر المحدود، اعتماداً على مجموعة من العوامل الإقليمية والدولية وكذلك التطورات الداخلية في كلا البلدين.

السيناريو الأول، الذي يمكن وصفه بالإيجابي، يتمثل في تعزيز التكامل والتعاون الإقليمي بين مصر والسودان، مما يؤدي إلى شراكة استراتيجية تساهم في صياغة سياسات موحدة تجاه جنوب السودان. في ظل هذا السيناريو، يمكن للعلاقات الثنائية أن تشهد تطوراً ملحوظاً على جميع المستويات السياسية والاقتصادية والأمنية، حيث تعمل الدولتان معاً على دعم استقرار جنوب السودان من خلال مشروعات تنموية مشتركة، مثل البنية التحتية وإدارة الموارد المائية، مع التركيز على تحقيق الاستقرار السياسي ومواجهة التدخلات الإقليمية والدولية التي قد تؤثر سلباً على المنطقة. هذا السيناريو يُعد الأنجح لتحقيق مصالح مصر القومية والإقليمية، خاصة في قضايا الأمن المائي والتنمية الإقليمية.

أما السيناريو الثاني، الذي يمكن وصفه بالسلبي، فيتجسد في احتمالية تصاعد التوترات بين مصر والسودان نتيجة اختلاف المصالح أو التدخلات الخارجية التي قد تؤدي إلى تراجع التنسيق بين البلدين. في هذا السياق، قد تتأثر قدرة الدولتين على التعامل مع القضايا الجيوسياسية في جنوب السودان، مما يفتح المجال أمام تدخل قوى إقليمية أخرى قد تسعى لاستغلال هذا الفراغ لتحقيق أجنداتها الخاصة. هذا السيناريو قد يؤدي إلى تفاقم النزاعات في جنوب السودان، مما ينعكس سلباً على الأمن الإقليمي لمصر والسودان، ويزيد من التحديات المرتبطة بالأمن المائي وقضايا التنمية.

وفي ظل وجود متغيرات متداخلة، يبرز **السيناريو الثالث** كحل وسط، حيث تبقى العلاقات المصرية السودانية في إطار شراكة متوازنة ولكنها محدودة في بعض الملفات، نظراً للتحديات السياسية والاقتصادية التي تواجه كل من البلدين. في هذا السيناريو، تستمر مصر في دعم جنوب السودان من خلال أدواتها الدبلوماسية والاقتصادية، مع استمرار التنسيق مع السودان في قضايا ذات أولوية مشتركة، مثل الأمن

المائي ومواجهة النزاعات الإقليمية، دون الوصول إلى التكامل الكامل. على الرغم من ذلك، قد يبقى التأثير المصري السوداني على جنوب السودان محدوداً مقارنة بالقوى الإقليمية الأخرى.

يتطلب تحقيق السيناريو الإيجابي تكثيف الجهود السياسية وتعزيز التنسيق الثنائي بين مصر والسودان لمواجهة التحديات المشتركة والعمل على تحقيق استقرار إقليمي مستدام. إن نجاح هذا التعاون لا يعتمد فقط على الإرادة السياسية للدولتين، بل أيضاً على إدراكهما لأهمية شراكتهما في تشكيل مستقبل منطقة حوض النيل، وضمان المصالح القومية والإقليمية في ظل التغيرات الجيوسياسية المستمرة. بذلك، يمكن للعلاقات المصرية السودانية أن تكون نموذجاً للتعاون الإقليمي الفاعل الذي يخدم شعوب المنطقة ويعزز من دور مصر القيادي على الساحة الإقليمية والدولية.

ختامًا، خلص الباحثان إلى أن العلاقة بين مصر والسودان ليست مجرد علاقة ثنائية قائمة على المصالح المتبادلة، بل إنها تمثل نموذجًا للتعاون الإقليمي الذي يخدم قضايا أوسع تشمل استقرار منطقة شرق أفريقيا ككل. وقد أكدت الدراسة أن تعزيز هذه العلاقات وتطويرها يمثلان مفتاحًا رئيسيًا لفهم وتحليل السياسة الخارجية المصرية تجاه جنوب السودان، لا سيما في ضوء المتغيرات الجيوسياسية الإقليمية والدولية التي أثرت على المنطقة خلال العقد الأخير.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

- **الوثائق:**

1. الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة. "**الشراكة المصرية–الجنوب سودانية: دعم المشروعات الاستثمارية والتنموية.**" تقرير رسمي، 2022،
2. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. "**جنوب السودان: تكثف المنظمة جهودها لزيادة قدرة النظم الزراعية والغذائية على مواجهة التهديدات والأزمات.**" 2023. متاح على الرابط التالي: https://www.fao.org/newsroom/detail/south-sudan--fao-intensifies-efforts-to-increase-resilience-of-agrifood-systems-to-threats-and-crises/ar?utm_source=chatgpt.com،، تاريخ الاطلاع: 2024/10/22.
3. هيئة تنمية الموارد المائية المصرية. "**مذكرة التفاهم لعام 2017: أهداف وآفاق التعاون بين مصر وجنوب السودان.**" تقرير رسمي، 2018. متاح على موقع الهيئة: www.mwri.gov.eg.
4. وزارة التعاون الدولي المصرية. "**التعاون الاقتصادي مع جنوب السودان: مشروعات التنمية الاقتصادية 2022–2023.**" تقرير رسمي، 2023. متاح على موقع الوزارة: www.mcit.gov.eg.

- **الكتب:**

1. ريتشاردند ليبو،" الواقعية الكلاسيكية" ، **في: نظريات العلاقات الدولية التخصص والتنوع**، ترجمة: ديما الخضرا، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تحرير: تيم دان، ميليا كوركي وستيف سميث

- **الدوريات:**

2. إبراهيم الغيطانى، "التحديات الاقتصادية لتقاسم الثروة النفطية بين السودان وجنوب السودان." **مجلة دراسات اقتصادية**، المجلد 15، العدد 2 (2019)
3. أحمد عبده، "اتفاقية أديس أبابا وأثرها على العلاقات بين السودان وجنوب السودان." **مجلة البحوث الإفريقية**، العدد 6، 2013.
4. أحمد يوسف أحمد، "العلاقات المصرية السودانية وأثرها على الأمن القومي المصري"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 172، مؤسسة الأهرام، القاهره، 2005
5. السيد، عمر محمد. "اتفاقية التعاون المصري–السوداني في 2014: رؤية استراتيجية." **مجلة الدراسات الاستراتيجية**، العدد 28، 2018
6. خالد محمد علي، " "انعكاسات العلاقات المصرية السودانية على مسار الأزمة في جنوب السودان"، **مجلة الدراسات الإفريقية**، العدد الخامس عشر، 2019.
7. سالم، يوسف علي. "دور مصر في تنمية الموارد المائية بجنوب السودان: تحليل مشروعات 2022–2023." **مجلة الدراسات الإفريقية والتنمية**، العدد 41، 2023
8. سامي صبرى عبد القوى، أزمة الشمال: تحديات ما بعد انفصال الجنوب في السودان، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 186، أكتوبر ٢٠١١
9. سويلم، أحمد. "السياسة المائية المصرية تجاه دول حوض النيل في ظل المتغيرات الإقليمية." **المجلة المصرية للعلوم السياسية 15**، العدد 2 (2021)
10. عبد الباقى حسن، "قطاع النفط في جنوب السودان: تحديات وآفاق." **مجلة الاقتصاد والتنمية الإفريقية**، العدد 5، 2021.
11. عبد الرحمن، سامي. "السياسة المائية المصرية تجاه دول حوض النيل: دراسة حالة جنوب السودان." **المجلة المصرية للعلوم السياسية 21**، رقم 3 (2018)
12. عبد اللطيف، سامي حسن. "دور مصر في تعزيز التعاون الإقليمي لمكافحة الجرائم المنظمة عبر الحدود." **مجلة الأمن الإقليمي**، العدد 22، 2023
13. عبد الله، سارة حسن. "السياسة الخارجية المصرية تجاه قضايا التغير المناخي في أفريقيا (2015–2021)." **المجلة العربية للعلوم السياسية 29**، رقم 2 (2023)
14. على أبكر، "تحديات بناء الدولة في جنوب السودان بعد الاستقلال". **مجلة قراءات أفريقية**، العدد 50، 2020
15. محمد ابراهيم، "التحولات السياسية في جنوب السودان: دراسة في اتفاقيات السلام والحكم الانتقالي". **مجلة الدراسات الأفريقية**، العدد 45 (2021)
16. محمود قنديلى، "النزاعات الحدودية وأثرها على التنمية: دراسة حالة منطقة هجليج." **مجلة الدراسات الأفريقية والعربية**. العدد 25 (2014)
17. منصور، ياسر محمود. "التعاون بين مصر وجنوب السودان في مجالات البنية التحتية والطاقة: تحليل اتفاقية 2012." **مجلة السياسة الإفريقية**، العدد 15، 2015
18. منى حسين عبيد "التركيبة المجتمعية لدولة جنوب السودان وأثرها في الندماج الوطني"، **مجلة كلية التربية**، الجامعة العراقية بغداد، المجلد 25، العدد 3، 2018

- **التقارير:**

1. علي الدين هلال، "**العلاقات المصرية السودانية بعد الاستقلال**"، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، 2000، ص: 26.

- **رسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه:**

1. العوضي، سمير محمد. "**دور المساعدات الإنسانية المصرية في تخفيف أزمة النزوح في جنوب السودان: دراسة حالة 2014**–2016." رسالة ماجستير، جامعة الإسكندرية، 2018
2. حمزة، مصطفى عبد السلام. "**دور التعاون الاقتصادي بين مصر وجنوب السودان في تحقيق التنمية المستدامة.**" رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، 2023
3. عادل خليل، "تطور العلاقات المصرية–السودانية في ظل المتغيرات الإقليمية: دراسة تحليلية 2011–2020"، **رسالة ماجستير**، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2021.
4. عوض، محمود محمد. "**دور السياسة الخارجية المصرية في إدارة قضايا الأمن المائي مع جنوب السودان.**" رسالة ماجستير، جامعة عين شمس، 2021
5. ليكة فرحاني، **أزمة جنوب السودان بين الصراعات العرقية والتدخلات الإقليمية 1983 – 2005**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة – الجزائر، 2016، **ص:** 56.
6. محمد، سامح عبد الحميد. "**دور مصر في تعزيز التنمية المائية في جنوب السودان: دراسة حالة مشروعات 2016.**" رسالة ماجستير، جامعة بني سويف، 2020.

- **المصادر الإلكترونية:**

1. "التحديات الأمنية في جنوب السودان: دراسة حالة حركة ديفيد ياو ياو." **المركز الديمقراطي العربي**، 2015. متاح على الرابط التالي: https://democraticac.de
2. "العلاقات بين دولتي السودان وجنوب السودان." **مجلة دراسات الجامعة الأردنية.** متاح على الرابط التالي: .https://archives.ju.edu.jo، تاريخ الاطلاع: 21 أكتوبر 2024.
3. "العلاقات بين مصر وجنوب السودان.. الواقع والمستقبل." **مجلة السياسة الدولية**، 2014. متاح على الرابط التالي: https://www.siyassa.org.eg/News/5465.aspx?utm_source=atgpt.com، تاريخ الاطلاع: 2024/12/13.
4. "مصر وجمهورية جنوب السودان: تعاون شامل من أجل الاستقرار والسلام والتنمية." **الهيئة العامة للاستعلامات**، 2020. متاح على الرابط التالي؛

https://www.sis.gov.eg/Story/225077/%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D9%88%D8%AC%D9%85%D9%87%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%AC%D9%86%D9%88%D8%A8-%D8%A%B9%D8%A7%D9%88%D9%86-%D8%B4%D8%A7%D9%85%D9%84-%D9%85%D9%86-%D8%A3%D8%AC%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9?lang=ar&utm_source=cgpt.com

5. "نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج." **الأمم المتحدة لحفظ السلام**، متاح على الرابط التالي: https://peacekeeping.un.org/ar/disarmament-demobilization-and-reintegration. تم الوصول إليه في 19 أكتوبر 2024.
6. أحمد محمد، "أثر الصراع السياسي على الاستقرار في جنوب السودان." **المركز الديمقراطي العربي**، 2019. متاح على الرابط التالي: https://democraticac.de/?p=64866.، تاريخ الاطلاع: 10 مايو 2024.
7. جعفر محمد أرباب. "أثر النزاعات الحدودية بين السودان ودول الجوار (مصر – جنوب السودان)." **مجلة الدراسات العليا**، جامعة النيلين، المجلد 13، العدد 51 (فبراير 2019): ص-189. متاح على الرابط التالي: https://search.mandumah.com/Record/951853?utm_sourceatgpt.com ، تاريخ الاطلاع: 2024/12/12.
8. عباس محمد. "الموارد المائية في السودان في حالة الانفصال." في أعمال مؤتمر العلاقات المصرية السودانية في ضوء الظروف الراهنة في السودان، 12-13 ديسمبر 2010. معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة. متاح على الرابط التالي https://www.academia.edu/11052513/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B1%D8%AF_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D8%A9_%D9%81%D9%89_%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%AF%D8%A7%D9%86_%D9%81%D9%89_%D8%AD%D8%A7%D9%84%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D9%81%D8%B5%D8%A7%D9%84?utm_source=chatgpt.com
9. عبد الحكيم عبد الله، "**انفصال جنوب السودان وتأثيراته على الأمن القومي المصري**." دار الفكر العربي، 2012. ص: 89، متاح على الرابط التالي؛ https://www.dohainstitute.org/ar/BooksAndJournals/Pages/art285.aspx?utm_sourc,hatgpt.com ،، تاريخ الاطلاع: 2024/12/12.
10. محمد كمال. "العلاقات الدولية بين مصر وجنوب السودان 2011-2016." **المركز الديمقراطي العربي**، 2022. ص: 11-12، متاح على الرابط التالي: https://democraticac.de/?p=34589&utm_source=ctgpt.com ، تاريخ الاطلاع: 2024/12/12.
11. محمد مسعد سالم مصطفى، سلوى السعيد فراج، ورنا محمد عبدالعال. "مسار العلاقات المصرية – السودانية وآثار التقسيم." **مجلة دراسات وبحوث إفريقية**، 2022. ص: 23، متاح على الرابط التالي: https://jces.journals.ekb.eg/article_280019.html?utm_sourcehatgpt.com ، تاريخ الاطلاع: 2024/12/12.
12. مركز فاروس للدراسات الاستراتيجية. "التداعيات الاجتماعية للصراعات والحروب الأهلية في جنوب السودان." **مركز فاروس للدراسات الاستراتيجية**، 2023. تم الوصول إليه في 19 أكتوبر 2024. https://pharostudies.com/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%B5%D8%B1%D8%A7%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1/

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية

- **Documents:**

1. African Union. "Egypt's Role in Post-Independence South Sudan Water Projects." **AU Policy Report**, 2020. Available at: www.au.int.
2. FAO. "Strengthening Plant Health Systems in South Sudan: Addressing Climate Change-induced Invasive Pests." **CABI Agriculture and Bioscience,** volume 4, Article number: 292 (2024).
3. International Water Management Institute (IWMI). "**Egypt-South Sudan Cooperation: Insights from the 2017 Memorandum of Understanding.**" IWMI Report, 2020. Available at: www.iwmi.org .
4. International Water Management Institute. **"The 2014 Bilateral Agreement Between Egypt and South Sudan: Opportunities and Challenges."** IWMI Report, 2021. Available at: www.iwmi.org.
5. United Nations Development Programme, **South Sudan Agricultural Value Chain: Challenges and Opportunities,** DECEMBER 2, 2022, pp; 56 Available on; https://www.undp.org/south-sudan/publications/south-sudan-agricultural-value-chain-challenges-and-opportunities-0?utm_source=chatgpt.com , date of view: 24/10/2024.
6. United Nations Development Programme (UNDP). "**Collaboration for Water Access: Egypt's 2019 Drinking Water Stations in South Sudan.**" UNDP Policy Paper, 2020. Available at: www.undp.org .

- **Books:**

1. John, Moses M. "**Climate Change, Food Insecurity, Peace and Sustainable Development in East Africa: Case Study of South Sudan, Sudan, Ethiopia and Kenya."** In Climate Change and Socio-political Violence in Sub-Saharan Africa in the Anthropocene, edited by John M. Mbaku, Springer, 2024. Pp; pp–165. Available on; https://link.springer.com/book/10.1007/978-3-031-48375-2

- **Periodicals:**

1. Abdul-Aziz, Ahmed," The Dilemma of the Nile Waters: Examining the Impacts of Hydro-politics on Egyptian-Sudanese Relations after the 2011 Revolution". **International Journal of Water Resources Development,** 36(5), 2020
2. Ahmed Mohamed Ali, "Navigating Interests and Identities: An Analysis of Egyptian-Sudanese Relations since the 2011 Hamed A. El-Said, "Egypt and the Secession of South Sudan: Challenges and Opportunities." **Mediterranean Politics**, vol. 22, no. 3, 2017
3. Al-Amin, M. E. The evolution of Egyptian-Sudanese relations from 2011 to 2017. **Journal of African Studies and Development**, vol 10, no (2), (2018).
4. Al-Rifai, H., & El-Battahy, M. Egypt's Economic and Political Relations with South Sudan after 2011: Challenges and Opportunities. **Journal of African Studies and Development**, vol:14, no:(1), (2022)
5. Baker, Jonathan. "Recent Advances in Egypt-South Sudan Water Collaboration: 2022-2023 Developments." **Water Resource Management Journal 25,** no. 1 (2023)
6. Brown, John. "Economic Cooperation Between Egypt and South Sudan: Opportunities and Challenges." **Journal of African Economic Studies 18,** no. 4 (2023)
7. Carter, Rebecca. "Egyptian Initiatives Against Irregular Migration and Human Trafficking**." African Security Journal 27,** no. 2 (2022)
8. Chevrillon-Guibert, Raphaelle. State Building in South Sudan: A Sociology of the New Administrative Elites", **Africa Contemporaries**, v 246, Issue2, 2013

9. El-Battahani, Atta. "Egypt's Role in East African Regional Integration: The Case of South Sudan's Accession to IGAD." **African Affairs 114**, no. 456 (2015)
10. El-Khodary, M. Egypt's Military Intervention in South Sudan: A Strategic Assessment. **Journal of Strategic Studies, vol:** 44, no (2), (2021)
11. El-Sayed, Nadia M. "Assessing the Effectiveness of Egypt's Infectious Disease Control Program in South Sudan." **African Journal of Public Health 15**, no. 3 (2020)
12. El-Sheikh, A. M." The impact of the 2011 Arab Spring on Egyptian-Sudanese relations". **Journal of Middle Eastern Studies**, vol: 46 no (2), (2020)
13. Fahmy, Hisham A. "Capacity Building in Higher Education: Assessing the Impact of Egypt's 'Bridges of Knowledge' Initiative in South Sudan." **African Educational Research Journal 18**, no. 2 (2025)
14. Ghadab, A." The Nile Basin Politics: Egypt's Relations with South Sudan after 2011"**. African Studies Quarterly**, vol:20(2), (2020).
15. Hans J. Morgenthau, Another "Great Debate ": The National Interest of the United States, **The American Political Science Review**, vol. XLVI, no.4, December 1952. Hassan, Omar M. "Water Resource Management Cooperation between Egypt and South Sudan: An Analysis of the 2021 Memoranda of Understanding**." Water Policy Journal 25,** no. 4 (2023)
16. Hutchinson, Sharon. "Divide and Rule: Colonial Strategies and Ethnic Tensions in South Sudan." **African Studies Review** 55, no. 3 (2021)
17. Hassan, Salah. "Hegemonies and Shared Powers: South Sudan and the Changing Political Landscape of Northeast Africa." **African Studies Review 56**, no. 2 (2013)
18. Ibrahim, Laila A. "Agricultural Development Initiatives in the Nile Basin: Examining the Egypt-South Sudan Cooperation Framework**." Journal of African Studies 41**, no. 2 (2022)
19. Johnson, Mark. "Strengthening Water Infrastructure in South Sudan: Egypt's 2019 Projects." **African Development Journal 22,** no. 3 (2021)
20. Mahmoud, Ibrahim. "The Evolution of Egyptian-Sudanese Relations after the Arab Spring: Challenges and Prospects." **Journal of International Affairs**, vol. 72, no. 1, 2018
21. Mahi, Abdel Rahman, "Egypt-Sudan Relations and the Challenges of South Sudan's Secession." **The Journal of North African Studies,** vol. 18, no. 5, 2013
22. Muller, Thomas. "Regional Mediation Efforts in South Sudan: IGAD and AU Interventions." **Journal of African Diplomacy** 45, no. 2 (2023)
23. Ohnson, Peter. "The Egypt-South Sudan Water Cooperation Agreement of 2014: A New Era in Hydro politics**." Water Resources Journal 30**, no. 5 (2019)
24. Osman, Ahmed G. "Egypt's Water Diplomacy in the Nile Basin: The 'Water of Life' Initiative in South Sudan**." Water Policy Journal 24**, no. 3 (2021)
25. Raizada, Manish N. "Impacts of Natural Disasters on Smallholder Farmers: Gaps and Recommendations." **Agriculture & Food Security** 6, Article number: 39 (2022).
26. Smith, Laura. "Egypt-South Sudan Security Collaboration: A Focus on Counter-Terrorism**." Journal of African Defense and Security 19**, no. 2 (2023): 150-165.
27. Smith, Laura. "Egypt's Role in Supporting South Sudan's Membership in the African Union." **African Affairs Review 20**, no. 1 (2013)
28. Uprising. **Journal of International Relations and Foreign Policy**, 6(2),2018
29. Wilson, Rebecca. "Strengthening Higher Education: Egypt's Role in Supporting South Sudanese Students**." Journal of Educational Development 28**, no. 2 (2023)
30. White, Andrew. "Development Projects and Water Cooperation: Egypt's 2016 South Sudan Initiative." **African Water Studies 12**, no. 1 (2020)

31. Wilson, Thomas. "The 2017 Egypt-South Sudan MOU: Advancing Water Resource Cooperation." **Journal of African Water Studies 14,** no. 3 (2019)
32. Williams, Jacob. "Hydro-Politics and Cooperation: Egypt and South Sudan's Shared Water Interests." **Water International 45,** no. 4 (2020)
33. Wheeler, Kevin G., Mohammed Basheer, Zelalem T. Mekonnen, Salam O. Eltoum, Azeb Mersha, Gamal M. Abdo, Edith A. Zagona, Jim W. Hall, and Simon J. Dadson. "Cooperative Filling of the Grand Ethiopian Renaissance Dam Between Egypt and Ethiopia**." Nature Communications 11**, no. 1 (2020)
34. **Thesis& Disertations:**
35. El-Sayed, Dina. "**Strengthening Egypt-South Sudan Relations: Water Resource Projects in 2022-2023**." Master's Thesis, Alexandria University, 2023
36. Hamza, M. IThe Egyptian-Sudanese relations: A new era of cooperation**. PhD dissertation**, University of Cairo, Cairo, Egypt, (2020), pp:25-26.
37. Laila Al-Hayat, The Egypt-Sudan-South Sudan Triangle: Regional Power Politics and Implications for Stability in the Nile Basin. **Doctoral dissertation**, The University of Nairobi, Kenya, 2017.
38. Maqbool, A. Egypt's Military Intervention in South Sudan: A Critical Analysis**. Ph.D. Dissertation**, University of London, UK., (2020), pp: 106.
39. Salma, Ahmed," Analyzing Egyptian-Sudanese Relations after the Secession of South Sudan: Implications on Regional Security and Stability. **Master's Thesis**, The American University in Cairo, 2013.

- **E- refrences:**

1. Craze, Joshua. "South Sudan's 2016 Civil War: Violence, Insurgency, and Failed Peacemaking." **African Affairs** 116, no. 465 (2019): 612-Available on; https://doi.org/10.1093/afraf/adx021.
2. Dirwai, T.L., Kanda, E.K., Senzanje, A., and Busari, T.I. "Water Resource Management: IWRM Strategies for Improved Water Management. A Systematic Review of Case Studies of East, West and Southern Africa. **PLOS ONE** 16, no. 5 (2021) .Pp; 243, Available on; https://journals.plos.org/plosone/article?id=10.1371%2Fjournal.pone.0236903&utm_source=chatgpt.com , date of view: December 3, 2024.
3. "Groundwater Resources Assessment for Sustainable Development in South Sudan." **MDPI Sustainability** 12, no. 14 (2020). Pp; 98-102. Available on; https://www.mdpi.com/2071-1050/12/14/5580?utm_source=chatgpt.com
4. Iwuoha, Victor. "United Nations and Challenges of Resettlement and Reintegration of IDPs in South Sudan, 2011–2018." **African Journal of Political Science and International Relations,** volume ;13, no. 1 (2019): 1–12. Available on; https://doi.org/10.5897/AJPSIR2018.1105 , date of view; October 19, 2024.
5. Kumsa, Alemayehu. "South Sudan Struggle for Independence, and Its Implications for Africa." **RUDN Journal of Sociology** 17, no. 4 (2017): pp-523. Accessed October 20, 2024.Available on; https://www.academia.edu.
6. Small Arms Survey. **"Spreading Fallout: The Collapse of the ARCSS and New Conflict along the Equatorias–DRC Border."** Small Arms Survey Briefing Paper, November 2017. Accessed October 19, 2024. Available on. http://www.smallarmssurveysudan.org/fileadmin/docs/briefing-papers/HSBA-BP-Spreading-Fallout.pdf .Date of view: 22/10/2024.

7. Troco, Albano. "Determinants of Successful Secessions in Post-Colonial Africa: The Case of South Sudan." **Revista Brasileira de Estudos Africanos** 3, no. 5 (2018): 20-40. Accessed October 20, 2024. Available on; https://www.academia.edu.
8. "South Sudan Water Resources Profile." **Globalwaters.org,** 2023. Available on; https://www.globalwaters.org/sites/default/files/south_sudan_country_profile_final.pdf?utm_source=chatgpt.com , date of view; 3/12/2024.
9. Justin, Peter Hakim, and Mathijs van Leeuwen. "The Politics of Displacement-Related Land Conflict in Yei River County, South Sudan." **Journal of Modern African Studies** 54, no. 3 (2018): 419. Available on; https://www.cambridge.org/core/journals/journal-of-modern-african-studies/article/abs/politics-of-displacementrelated-land-conflict-in-yei-river-county-south-sudan/155B8F84A8E51930A77EFE788967D293?utm_source=chatgpt.com , date of view; October 19, 2024.
10. Samuel Hall. **South Sudan's Decades of Displacement: Understanding Return and Questioning Reintegration**. Research and Evidence Facility, 2022. Accessed October 19, 2024. Available on; https://www.samuelhall.org/publications/ref-south-sudans-decades-of-displacement-understanding-return-and-questioning-reintegration?utm_source=chatgpt.com [1] "South Sudan Oil and Gas Upstream Market – Growth, Trends, and Forecasts (2024 – 2029)." **Mordor Intelligence.** Accessed July 19, 2024. Available on: https://www.mordorintelligence.com/ar/industry-reports/south-sudan-oil-and-gas-market?utm_source=chatgpt.com
11. Samuel Hall. **South Sudan's Decades of Displacement: Understanding Return and Questioning Reintegration.** Research and Evidence Facility, 2022. Accessed October 19, 2024. Available on; https://www.samuelhall.org/publications/ref-south-sudans-decades-of-displacement-understanding-return-and-questioning-reintegration
12. Yara Rizk: **Sudan: Why gold and war don't mix,** The Africa Report, 3 May 2023, available at: https://www.theafricareport.com/305750/sudan-whygold-and-war-dont-mix / accessed 18/ 06/ 2024. Date of view: October 19, 2024.